مُصْطَلَحَاتُ أَئِمَّةِ الحَدِيثِ الخَاصّةُ
ويَلِيهَا
القَرَائِنُ المُوْصِلَةُ

إِلَى فَهْمِ
مَقَاصِدِهِم في عِبَاراتِ الجَرْحِ والتَّعْدِيل

تَألِيف

إبرَاهِيمُ بنُ عَبدِ اللّٰهِ بنِ عَبدِ الرَّحمَنِ المُدَيهِش

" ومن لم يعرف مذهب الإمام
منهم، ومنزلته من التثبت ؛ لم
يعرف ما تعطيه كلمته "
الاستبصار للمعلمي ص٧

الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ

منه تعديلات

مُصْطَلَحَاتُ أَئِمَّةِ الحَدِيثِ الخَاصَّةُ

ويَلِيهَا

القَرَائِنُ المُوصِلَةُ

إِلَى فَهْمِ
مَقَاصِدِهِم في عِبَارَاتِ الجَرْحِ والتَّعْدِيل

تَأْلِيف
إبرَاهِيمُ بنُ عَبدِ اللهِ بنِ عَبدِ الرَّحمَنِ المُدَيهِش

" ومن لم يعرف مذهب الإمام
منهم، ومنزلته من التثبت ؛ لم
يعرف ما تعطيه كلمته "
الاستبصار للمعلمي ص٧

الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد.

فإني لما التحقتُ بالدراسة المنهجية، لمرحلة الماجستير، في "قسم السنة وعلومها" في جامعة الإمام محمد بن سعود، وكان من المتطلبات العُرفية للدراسة، توزيع مباحث المنهج في أغلب المواد على الدارسين، وقع عليَّ بحثان (المصطلحات الخاصة لأئمة الحديث) و(القرائن الموصلة إلى فهم مقاصدهم في عبارات الجرح والتعديل)، ولم أجد مَن أفرد رسالة في هذين المبحثين ـ كما سيأتي بيانه ـ فكتبتهما جمعاً وترتيباً، لا دراسة وتحريرا؛ ولا يخفى على المختصين أن بيان مصطلح لإمام واحد، يتطلب استقراءً شاملا، ثم فحصاً دقيقا، لذا تجدُ رسائل مفردة في بيان مصطلح واحد؛ وحسبي هنا جمعُ الأقوال وتقريبها، مع الإحالة الكافية للمراجع، عند الرغبة في الإستزادة.

قال علي بن عبدالقادر الحسيني الطبري ت ١٠٧٠هـ: "من المستحسن عند أهل العلم شرعاً وعقلاً، جمع المتفرق في محل واحد، ليكون أسهل عند المراجعة، وأقرب للتناول، فقد تشتبه مظنات المطلوب، ولو على العالم مثلاً، إذ قد تُذكر مسألة في غير مظنتها، ويكون هناك قيد سابق أو لاحق ملحوظ.

فقاصد الجمع غالباً ما يُمعن النظرَ فيما يريد جمعَه، فيتبعه من مظانه، وينظر إلى سوابق ولواحق ما يتعلق به، وقد يُلحق به ما هو من مناسباته، فتحصل لناظره فوائد:

الأولى: الاستغناء عن التتبع.

الثانية: وقوفه على المقصود في زمن يسير.

الثالثة: الاطلاع على أمر زائد على مطلوبه، مناسب له.

لذا ترى العلماء في كل فن، يفردون أبواباً من العلم في مؤلفات مخصوصة... والجمع مختلف المراتب تقدماً وتأخراً"[1].

وهو ـ أعني الجمع والترتيب ـ من مقاصد التأليف الثمانية، التي لاينبغي لعاقل أن يؤلف في غيرها[2].

قال الكاساني: "الغرض الأصلي والمقصود الكلي من التصنيف في كل فن من فنون العلم، هو تيسير سبيل الوصول إلى المطلوب على الطالبين، وتقريبه إلى أذهان المقتبسين"[3].

ومن المتفق عليه عند أهل العلم، والعقلاء بعامة؛ أن لا يُخرج المرءُ مؤلَّفه إلا بعد تمحيصه وتحريره، وتكرير النظرِ فيه، وعرضه على العلماء، واجتلاب النصيحة له، آخذاً في الاعتبار الحكمة المشهورة: "لا يزال المرءُ في فسحةٍ من عقلِه، مالم يقل شعراً أو يصنِّف كتاباً"[4].

---

(١) فوائد النيل بفضائل الخيل ص٢٢-٢٣ بتصرف واختصار.

(٢) ذكر أربعة منها ابن فارس في الصاحبي ص٣١، وذكر الباقي ابن حزم في رسالته عن فضل الأندلس ورجالها (٢/١٨٦ـ رسائله) وفي رسالته "التقريب لحد المنطق" (٤/١٠٣ ـ رسائله) وبعض العلماء نسبها إلى رسالته (نقط العروس...) ولم أجد المسألة فيها، وانظر: إضاءة الراموس وإضافة الناموس على إضاءة القاموس للشركَي الصميلي٢/٢٨٨-٢٨٩، أزهار الرياض للمقرّي ٣/٣٣، حقوق الاختراع والتأليف في الفقه الإسلامي للشهراني ص٨٥.

(٣) بدائع الصنائع ١/٦٤، أفاده د. حسين الشهراني في "حقوق الاختراع..." ص٨٧.

(٤) الطيوريات ص٢٨٩ ط. البشائر، الجامع للخطيب ٢/٢٨٣، ربيع الأبرار ٣/٢٣١، -

وهذا أمرٌ مُوقِنٌ به، قائمٌ عليه، سوى هذا البحث؛ لسببين اثنين:

١. أن البحث كما أشرتُ إليه، ليس فيه ترجيحاً لرأي، ولاتحقيقاً لمصطلح، حتى أُنظرهُ للمراجعة والتحقيق. ومعلوم مابين يدي السنة المنهجية، من خِطةٍ أو خِطط ـ يسّر الله الأمور ـ ثم بحوث أكاديمية، تحول بيني وبين النظر في هذا البحث.

٢. لم أقف على مَن جمع، على نحوِ ما هو بين يديك.

لهذا أخرجتُ هذا البحث، وأظني قد خرجتُ من تبعةِ النقد، وسلسلة التعقب، ومع ذلك أتمنى متتبعاً يعقبه بإضافه وتقريب، وتعقبٍ لأصحاب النصوص المنقولة، فالعلم رحم بين أهله...

معجم الأدباء ١/١١.

الدراسات السابقة:

وقفتُ ـ بعد البحث ـ على مجموعةٍ من الكتب الباحثة، في مصطلحات أئمة الحديث، سواءٌ منها ما كان في تحديد مصطلحات الفن، أو مصطلحات الجرح والتعديل، ومنهم من جمعهما. وهي كما يلي:

١) شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل. لأبي الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني المأربي. طبع منه جزء واحد. ط. ابن تيمية القاهرة.

٢) معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد. د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي. ط. أضواء السلف. ط. الثانية ١٤٢٥هـ.

٣) معجم مصطلحات توثيق الحديث. د. علي زوين ط. عالم الكتب ١٤٠٧هـ.

٤) الشرح والتعليل لألفاظ الجرح والتعديل. يوسف محمد صديق ط. ابن تيمية في الكويت. ١٤١٠هـ.

٥) معجم المصطلحات الحديثية، نور الدين عتر ط. جامعة دمشق ١٣٩٦هـ.

٦) معجم علوم الحديث النبوي. د. عبد الرحمن الخميسي ط. الأندلس وابن حزم ١٤٢١هـ.

٧) شرح ألفاظ التجريح النادرة أو قليلة الاستعمال. د. سعدي الهاشمي.

٨) شرح ألفاظ التوثيق والتعديل النادرة أو قليلة الاستعمال. د. سعدي الهاشمي ط. العلوم والحكم، المدينة النبوية ١٤١٣هـ.

٩) مصطلحات الجرح والتعديل المتعارضة. د. جمال أسطيري ط. في

مجلدين ط. أضواء السلف ١٤٢٥هـ.

١٠) ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل بين الإفراد والتكرير والتركيب ودلالة كل منها على حال الراوي والمروي. د. أحمد معبد عبد الكريم ط. في مجلد أضواء السلف ١٤٢٥هـ.

وقفت على هذه الكتب في المصطلحات، وعلى المراجع الأخرى في علم الجرح والتعديل، ودراسة الأسانيد، مما تراه في حواشي البحث.

وللأمانة أقول:

أغلب المراجع الأصلية في كتب الرجال كالتاريخ والجرح والسؤلات... وغيرها. وكذا الميزان واللسان والتهذيب، مما ذُكر منها مثلاً لقاعدة أو فائدة؛ نقلته بواسطة الكتب الحديثة، وغالباً ما أشير إلى ذلك، ولم أسلك هذه الطريقة ـ عَلِمَ اللهُ ـ إلا لضيق الوقت ومزاحمة العمل[1].

(١) لما علمتَ في أول المقدمة من أصل هذا البحث وسبب إخراجه.

ثم إلى بيان فصول البحث:

المقدمة: وفيها الدراسات السابقة في المصطلحات.

التمهيد: وفيه مبحثان:

١) عظم مكانة الأئمة ـ رحمهم الله ـ.

٢) فوائد قبل إيراد القرائن.

الفصل الأول: وفيه مبحثان:

١) أهمية معرفة مصطلحات الأئمة.

٢) من مصطلحات الأئمة الخاصة.

الفصل الثاني: القرائن الموصلة إلى فهم مقاصد الأئمة في عبارات الجرح والتعديل.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج.

والله تعالى أعلم، وصلى الله على محمد وآله وصحبه أجمعين.

التمهيد

المبحث الأول: عِظَمُ مكانة الأئمة ـ رحمهم الله ـ.

إن من خصائص الأمة المحمدية، وجود الأسانيد[1]، التي جُعلت لمعرفة صحيح الحديث من سقيمه، وأمنة للناس على دينهم.

وقد قيض الله لها رجالاً "من أعظم الناس صدقاً وأمانة وديانة، وأوفرهم عقولاً، وأشدهم تحفظاً وتحرياً للصدق، ومجانبة للكذب، وأن أحداً منهم لا يحابي[2] في ذلك أباه ولا ابنه ولا شيخه ولا صديقه، وأنهم حرروا الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تحريراً لم يبلغه أحدٌ سواهم، لا من الناقلين عن الأنبياء ولا من غير الأنبياء، وهم شاهدوا شيوخهم على هذا الحال وأعظم، وأولئك شاهدوا من فوقهم كذلك وأبلغ، حتى انتهى الأمر إلى مَن أثنى الله عليهم أحسن الثناء، وأخبر برضاه عنهم واختياره لهم، واتخاذه إياهم شهداء على الأمم يوم القيامة"[3].

---

(١) انظر رسالة د. عاصم القريوتي بعنوان (الإسناد من الدين ومن خصائص أمة سيد المرسلين) ولأبي غدة رسالة في الإسناد أيضاً، وكذا د. حارث الضاري وانظر: شرح العلل لابن رجب ١/٥٦-٦٢.

(٢) انظر صوراً من عدم محاباتهم في كتاب (مباحث في علم الجرح والتعديل) لقاسم سعد. ص ١٤٩-١٥٥.

(٣) مختصر الصواعق لابن القيم ٢/٣٥٨، وانظر (حفظ الله السنة وصور من حفظ العلماء لها وتنافسهم عليها) لأحمد السلوم.

ومن أنفق "معظم أوقاته وأيامه مشتغلاً بالحديث، والبحث عن سيرة النقلة والرواة؛ وقف على رسوخهم في هذا العلم، وكبير معرفتهم به، وصدق ورعهم في أقوالهم وأفعالهم، وشدة حذرهم من الطغيان والزلل، وما بذلوه من شدة العناية في تمهيد هذا الأمر، والبحث عن أحوال الرواة، والوقوف على صحيح الأخبار وسقيمها، وكانوا بحيث لو قتلوا لم يسامحوا أحداً في كلمةٍ واحدةٍ يتقولها على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا فعلوا هم بأنفسهم ذلك، وقد نقلوا هذا الدين إلينا كما نُقل إليهم وأدوا كما أُدِّيَ إليهم، وكانوا في صدق العناية والاهتمام بهذا الشأن؛ ما يجل عن الوصف، ويقصر دونه الذكر..."[1].

وأما عن دقة علمهم، وسعة اطلاعهم، فقد قال ابن رجب ـ رحمه الله ـ: "الحذاق من الحفاظ لكثرة ممارستهم، لهم فهم خاص يفهمون به أن هذا يشبه حديث فلان، ولا يشبه حديث فلان..."[2].

قال ابن القيم ـ رحمه الله ـ نقلاً عن أبي المظفر السمعاني ت ٤٨٩هـ قوله عن تمييز الأحاديث: "... فأما العلماء بها، فإنهم ينتقدونها انتقاد الجهابذة الدراهم والدنانير، فيميزون زيوفها، ويأخذون خيارها، ولئن دخل في أغمار الرواة مَن وُسِمَ بالغلط في الأحاديث، فلا يروج ذلك على جهابذة أصحاب الحديث وورثة العلماء، حتى إنهم عَدُّوا أغاليط مَن غلط في الإسناد والمتون، بل تراهم يَعُدُّون على كل واحد منهم كم في حديث غلط، وفي كل حرفٍ حَرَّف، وماذا صَحَّف[3]، فإذا لم تَرُج عليهم أغاليط

---

(١) الانتصار لأهل الحديث لأبي المظفر السمعاني ت ٤٨٩هـ، جمع نصوصه: محمد بن حسين الجيزاني ص ٤١، وقد نقله ابن القيم في مختصر الصواعق ٢/٤٠٩.

(٢) شرح العلل ٢/٢٥٦.

(٣) انظر في دقة منهج الأئمة المحدثين ـ رحمهم الله ـ.

الرواة في الأسانيد والمتون والحروف، فكيف يروج عليهم وضع الزنادقة...

... إلى أن ذكر عن حالهم... أنهم أفنوا أعمارهم في طلب آثار النبي صلى الله عليه وسلم شرقاً وغرباً، براً وبحراً، وارتحل في الحديث الواحد[1] فراسخ، واتهم أباه وأدناه في خبر يرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم إذا كان موضع التهمة، ولم يحابه في مقال ولا خطاب؛ غضباً لله وحمية لدينه، ثم ألف الكتب في معرفة المحدثين وأسمائهم وأنسابهم وقدر أعمارهم، وذكر أعصارهم وشمائلهم وأخبارهم، وفصل بين الرديئ والجيد، والصحيح والسقيم؛ حباً لله ورسوله وغيرةً على الإسلام والسنة، ثم استعمل آثاره كلها، حتى فيما عدا العبادات، من أكله وطعامه وشرابه ونومه ويقظته وقيامه... إلى آخر كلامه[2] ـ رحمه الله ـ.

ومع عظم مكانتهم، وعلو شأنهم، إلا أنهم غير معصومين، فقد يقع من أحدهم الوهم إلا أنه قليل، قال الذهبي ـ رحمه الله ـ: "ونحن لا ندعي العصمة في أئمة الجرح والتعديل، لكن هم أكثر الناس صواباً، وأندرهم خطأً، وأشدهم إنصافاً، وأبعدهم عن التحامل، وإذا اتفقوا على تعديل أو

منهج النقد عند المحدثين، د. أكرم العمري ص ٢٧ وما بعدها.

ضوابط الرواية عند المحدثين، الصديق بشير ص ٣٥٧ وما بعدها.

الأنوار الكاشفة، للمعلمي ص ٧٩-٨١.

ولأهمية نقد الرواة "نظرية نقد الرجال" د. الرشيد ص٨٢-١١٨.

(١) انظر: الرحلة في طلب الحديث للخطيب، تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ص٢٧ ط. المكتب الإسلامي.

(٢) بتصرف يسير، مختصر الصواعق لابن القيم ٢/٤١٠-٤١١ وهو ضمن النصوص التي جمعها محمد الجيزاني من كتاب (الانتصار لأهل الحديث) لأبي المظفر السمعاني ص٥٦-٥٧. ثم وجدتُ قوَّام السُّنة أبو القاسم الأصبهاني ت٥٣٥هـ قد نقله في كتابه (الحُجة في بيان المحجة) ٢/٢٥٠ عن أبي المظفر ـ رحم الله الجميع ـ.

جرح فتمسك به واعضض عليه بناجذيك، ولا تتجاوزه فتندم، ومن شذ منهم فلا عبرة به، فخل عنك العناء وأعط القوس باريها، فوالله لولا الحفاظ الكبار؛ لخطبت الزنادقة على المنابر، ولئن خطب خاطب من أهل البدع، فإنما هو بسيف الإسلام، وبلسان الشريعة، وبجاه السنة، وبإظهار متابعة ما جاء به رسول الله صلى الله عليه وسلم، فنعوذ بالله من الخذلان"(١).

في عرفهم لا يسمى طالب العلم حافظاً، إلا بعد ضبط (مليون) حديث، ولُقْي مئات الشيوخ، ومُثَافَنَتِهم في الركب، مع كتابة الأجزاء ومدارسة الزملاء.

وفي زماننا مَن قرأ صفحات، ورتل آيات، وأنشد أبياتاً، وأبدى آهاتٍ؛ فالمنبر مكانه، والعلم اختصاصه وشَأْنُهُ، وهو حقيقةً قد شَنَأه وشانَه، هو عند العامة كلُّ شيء، وهو حقيقة: لا شيء.

في زماننا يأتي من قرأ متناً في علم المصطلح، ومارس التخريج سُنَيَّاتٍ قليلة؛ ليحاكم الأئمة الأعلام، فهذا أحدهم يقول: ما هكذا تُعَلُّ الأحاديث يا ابن المديني ثم يضع ما شاء الله من علامات التعجب والاستفهام، وآخر يتعقب الإمام عبد الرحمن بن مهدي لأنه أطلق المنكر على الشاذُّ، وآخر يحاكم ابن أبي حاتم في قوله عن إسناد: بأنه منكر تفرد به فلان...، وآخر يقول عن مقول ابن أبي حاتم: وحديث عبد الوارث أشبه. العلل ٢/١٩٧.

يقول: ولا وجه لترجيح إحدى الروايتين على الأخرى... انظر: تعليق المحققين على مسند أحمد ط. الرسالة ٣٨/٤٨.

فإلى الله المشتكى من تطاول الأقزام على الأعلام.

---

(١) سير أعلام النبلاء ١١/٨٢ في ترجمة يحيى بن معين ـ رحمه الله ـ.

ورحم الله أبا عمرو بن العلاء ت ١٥٤هـ حيث يقول: (ما نحن فيمن مضى إلا كبقلٍ في أصولِ نخلٍ طوال)[١].

ويقول مجاهد ت ١٠٤هـ ـ رحمه الله ـ: (ذهب العلماء فلم يبق إلا المتعلمون وما المجتهد فيكم اليوم، إلا كاللاعب فيمن كان قبلكم)[٢].

ولم يبعد عن الحقيقة د. إبراهيم اللاحم، حينما ذكر بأن عمل المعاصر، هو الموازنة بين كلام الأئمة، وعدم مجاوزته...[٣].

❖ ❖ ❖

(١) موضح أوهام الجمع والتفريق ١/ ٥، نزهة الألباء للأنباري ص٢٦.

(٢) أخرجه ابن أبي خيثمة في التاريخ الكبير ص١٧٧ رقم (٣٨١)، وأبو نعيم في الحلية ٣/ ٢٨٠.

(٣) الجرح والتعديل للاحم ص٢٤-٢٥.

المبحث الثاني: فوائد قبل إيراد القرائن.

١) قال الإمام الترمذي ـ رحمه الله ـ: (وقد اختلف الأئمة من أهل العلم، في تضعيف الرجال، كما اختلفوا في سوى ذلك من العلم... ثم ذكر أمثلة)[١].

- قال المنذري ـ رحمه الله ـ: (واختلاف المحدثين في الجرح والتعديل، كاختلاف الفقهاء، كل ذلك يقتضي الاجتهاد)[٢].

- قال الصنعاني ـ رحمه الله ـ: (قد يختلف كلام إمامين من أئمة الحديث في الراوي الواحد، وفي الحديث الواحد، فيضعف هذا حديثاً، وهذا يصححه، ويرمي هذا رجلاً من الرواة بالجرح، وآخر يعدله؛ وذلك مما يشعر أن التصحيح ونحوه، من مسائل الاجتهاد التي اختلفت فيها الآراء)[٣].

٢) قال المعلمي ـ رحمه الله ـ: (ينبغي أن يبحث عن معرفة الجارح أو المعدل بمن جرحه أو عدله، فإن أئمة الحديث لا يقتصرون على الكلام فيمن طالت مجالستهم له، وتمكنت معرفتهم به، بل قد يتكلم أحدهم فيمن لقيه مرة واحدة، وسمع منه مجلساً واحداً أو حديثاً واحداً... إلى أن قال:

وكان ابن معين إذا لقي في رحلته شيخاً، فسمع منه مجلساً، أو ورد بغداد شيخ فسمع منه مجلساً، فرأى تلك الأحاديث مستقيمة، ثم سئل عن الشيخ؟ وثقه، وقد يتفق أن يكون الشيخ دجالاً، استقبل ابن معين بأحاديث صحيحة،

---

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب ٣٢١/١.

(٢) جوابه على أسئلة في الجرح والتعديل ص٨٣.

(٣) إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد ص١٣.

ويكون قد خلط قبل ذلك، أو يخلط بعد ذلك.

ذكر ابن الجنيد أنه سأل ابن معين عن محمد بن كثير القرشي الكوفي؟ فقال: ما كان به بأس، فحكى له أحاديث تستنكر، فقال ابن معين: (فإن كان هذا الشيخ روى هذا فهو كذاب، وإلا فإني رأيت حديث الشيخ مستقيماً...)[1].

٣) مما ينبغي على الدارس لمصطلح أحد الأئمة، أن تكون لديه معرفة تامة في ما ذكره أهل الاصطلاح، من ألفاظ الجرح والتعديل، ومراتبها، فانظر ذلك في: الجرح لابن أبي حاتم ١/٦، ١٠، مقدمة ابن الصلاح ط. عائشة بنت الشاطئ ص٣٠٧-٣١١، فتح المغيث للعراقي ص١٧١-١٧٨، فتح المغيث للسخاوي ٢/١٠٨-١٣٠، المقنع لابن الملقن ١/٢٨٢-٢٨٧، توضيح الأفكار ٢/٢٦١-٢٧٧، تدريب الراوي ١/٤٠٤-٤١٢، النكت لابن حجر ١/٤٨٢، اليواقيت والدرر للمناوي ٢/٣٥٢، مباحث في الجرح والتعديل لقاسم سعد ص٢٣-١٠١، منهج دراسة الأسانيد للعاني ص٣٩، ضوابط الجرح والتعديل للعبد اللطيف ص٢٠٧ ط. العبيكان، الرفع والتكميل ص١٣٢-١٨٦، المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل د. فاروق حمادة ص٣٩٩، علم أصول الجرح والتعديل أبو لاوي ص٢٢٤-٢٦٩، دراسات في الجرح والتعديل للأعظمي ص٢٨٣-٢٨٨، السخاوي وجهوده في الحديث وعلومه د. العماش ٢/٥٣٦-٥٦٠ فقد حصر الباحث الألفاظ التي أوردها السخاوي في كتبه وذكر مراتبها عنده، شفاء العليل للسليماني فقد ذكر مراتب التعديل في ص٢٣ إلى ص١٥٠ ومراتب التجريح ص١٥١ إلى ص٢٨٢ مع ذكره لكثير من الألفاظ وشرحها، التسهيل في علم الجرح والتعديل د. إبراهيم السعيد خليل ص١٩٧.

---

(١) التنكيل ١/٦٦-٦٧.

٤) "ألفاظ الجرح والتعديل تستمد قوتها من منزلة قائلها فهماً واعتدالاً، وكذا من عموم لفظها، فليس قول المتساهل والمتشدد، كقول المعتدل"[١]، "ومن لم يعرف مذهب الإمام منهم، ومنزلته من التثبت؛ لم يعرف ما تعطيه كلمته"[٢]؛ وعليه فيلزم معرفة أحوال المتكلمين في الرجال، من حيث: ١) الشدة والتعنت، ٢) التوسط والاعتدال، ٣) التساهل.

- **فالقسم الأول:** ذُكِرَ منهم:

يحيى بن سعيد القطان، ابن معين، أبو حاتم، ابن خراش، "عثمان بن أبي شيبة"[٣]، شعبة، النسائي، أبو زرعة، العقيلي.

- **والقسم الثاني:** ذُكر منهم:

البخاري، مسلم، ابن مهدي، ابن المديني، أحمد، أبو داود، الدارقطني، ابن عدي، أبو زرعة، ابن سعد، الترمذي.

- **والقسم الثالث:** ذُكر منهم:

العجلي، أحمد بن صالح المصري، الترمذي[٤]، ابن حبان، الدارقطني في بعض الأوقات، ابن شاهين، الحاكم، البيهقي[٥].

---

(١) شفاء العليل للسليماني ص١٨ بتصرف.

(٢) الاستبصار في نقد الأخبار للمعلمي ص٧.

(٣) المعلمي في التنكيل، وعنه السليماني في شفاء العليل ص١٢٥.

(٤) يُلاحظ أنه ذُكر في موضعين، وذلك بحسب رؤية من قسَّمهم.

(٥) ينظر في ذكر مناهج المتكلمين:

ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل للذهبي، المتكلمون في الرجال للسخاوي، الموقظة للذهبي ص٨٣، كفاية الحفظة شرح الموقظة للهلالي ص٣٢٢، ضوابط الجرح والتعديل للعبد اللطيف ص٦٩-٧٠ ط. العبيكان، الجرح والتعديل بين المتشددين والمتساهلين د. محمد بن طاهر الجوابي، الجرح والتعديل لللاحم ص٣٨٨، دراسات في الجرح والتعديل

قال الذهبي في الموقظة: "وقد يكون نَفَس الإمام فيما وافق مذهبه، أو في حال شيخه، ألطف منه فيما كان بخلاف ذلك، والعصمة للأنبياء والصديقين وحُكّام القسط"(١).

قال المعلمي: (ما اشتهر أن فلاناً من الأئمة مسِّهلٌ، وفلاناً مشدد، ليس على إطلاقه؛ فإن منهم من يسهل تارة، ويشدد تارة أخرى، بحسب أحوال مختلفة، ومعرفة هذا وغيره من صفات الأئمة التي لها أثر في أحكامهم، لا تحصل إلا باستقراء بالغ مع التدبر)(٢).

١) ذكر المعلمي ـ رحمه الله ـ من الأمور التي ينبغي مراعاتها عند البحث عن أحوال الرواة:

التأكد من صحة كلمة الجرح أو التعديل، المنسوبة إلى بعض الأئمة قال: "إذا رأى في الترجمة (وثقه فلان) أو (ضعفه فلان) أو (كذبه فلان)، فليبحث عن عبارة فلان، فقد لا يكون قال: (هو ثقة) أو (هو ضعيف) أو (هو كذاب).

ففي مقدمة الفتح في ترجمة إبراهيم بن سويد بن حيان المدني: "وثقه ابن معين وأبو زرعة"، والذي في ترجمته من التهذيب: (قال أبو زرعة: ليس به بأس).

للأعظمي ص٨١، التأسيس في فن دراسة الأسانيد د. عمر أبو بكر ص١١٨-١٢٢، مباحث في علم الجرح والتعديل لقاسم سعد ص١٠٣-١٣٤، مصطلحات الجرح والتعديل المتعارضة د. جمال أسطيري ٢٠٩/١، الخبر الثابت لللحياني ص٩٩، القاعدة الثانية من قواعد الجرح والتعديل للسعد "أشرطة مفرغة في أوراق"، الرفع والتكميل ص٢٧٤، ضوابط الجرح والتعديل عند الذهبي لمحمد الثاني ٨٣٢/٢-٨٣٨.

(١) ص٨٤ ط. أبي غدة، كفاية الحفظة شرح الموقظة للهلالي ص٣٢٦.

(٢) مقدمة تحقيقه للفوائد المجموعة للشوكاني صفحة (ط)، وانظر: ضوابط الجرح والتعديل عند الذهبي لمحمد الثاني ٨٣١/٢.

وفي المقدمة في ترجمة إبراهيم بن المنذر الحزامي: (وثقه ابن معين... والنسائي) والذي في ترجمته من التهذيب: (قال عثمان الدارمي: رأيت ابن معين كتب عن إبراهيم بن المنذر أحاديث ابن وهب، ظننتها المغازي، وقال النسائي: ليس به بأس).

إلى أن قال المعلمي:

"أصحاب الكتب كثيراً ما يتصرفون في عبارات الأئمة؛ بقصد الاختصار أو غيره، وربما يخل ذلك بالمعنى، فينبغي أن يُراجع عدة كتب، فإذا وجد اختلافاً بحث عن العبارة الأصلية ليبنى عليها"[1].

قال د. العبد اللطيف رحمه الله: (وقد ترد ألفاظ الجرح والتعديل، منقولة من كتب المتقدمين مختصرة أو محكية بالمعنى في كتب المتأخرين؛ لاضطرارهم إلى جمع أكبر عدد من الرواة في كتاب واحد، فيؤثر ذلك الاختصار، وتلك الحكاية للفظ الجرح والتعديل، في الحكم على الراوي توثيقاً وجرحاً...)[2].

وكذا ينبغي التأكد من ثبوت الكلمة عن الإمام، وصحتها، ثم تفهمها[3] على وجهها الذي أراده، قبل الحكم على الراوي بما تقتضيها.

---

(١) التنكيل ١/٦٥، لسان الميزان ١/١٧ وعنه فتح المغيث للسخاوي ٢/١٢٨.

(٢) ضوابط الجرح والتعديل ص٩٢-٩٣ وانظر: قواعد التحديث للقاسمي ص٢٠٧، قواعد في الجرح والتعديل للسعد (أشرطة مفرغة) القاعدة الثامنة، الجرح والتعديل للاحم ص٤٣٥-٤٣٦، مصطلحات الجرح والتعديل المتعارضة لأسطيري ١/٨١ و٢/٥٥٧-٥٧٣، الخبر الثابت لللحياني ص٩٠-٩١، ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل... لأحمد معبد ص٢٠٨ وص٢١٠.

(٣) الجرح والتعديل للاحم ص٤٠٢ وص٤١٢، المنهج المقترح للشريف العوني ص٢٥٩-٢٦١ مهم.

قال السخاوي: (لا يُعتَمد على القول الذي لم يثبت طريقه إلى إمام الجرح والتعديل)[1].

٢) هناك ألفاظ معروفة عند أهل الحديث، لكنها قد تطلق أحياناً على معنى غير متبادر إلى الذهن[2].

من ذلك:

(كذاب) تطلق على الخطأ، والوهم، والابتداع[3].

(شيطان) ويراد بها المدح.

قال عبد الرحمن بن مهدي: لما قدم الثوري البصرة، قال: يا عبد الرحمن جئني بإنسان أذاكره، فأتيته بيحيى بن سعيد، فذاكره، فلما خرج قال: قلت لك: جئني بإنسان، فجئتني بشيطان.

قال الذهبي: يعني بهره حفظه[4].

وقول ابن معين في الأثرم: (كان أحد أبويه جني) يعني لشدة حفظه[5].

---

(١) السخاوي وجهوده في الحديث وعلومه د. العماش ٢/٥٣٠، وانظر: تحرير علوم الحديث للجديع ١/٥٢٠، مصطلحات الجرح والتعديل المتعارضة لأسطيري ١/٧٧ وما بعدها و٢/٥٢٧.

(٢) شفاء العليل ص٣٢٦،٣٧٤ وما بعدها، مصطلحات الجرح والتعديل المتعارضة ٢/٧٢٥-٧٤٠.

(٣) انظر: لسان الميزان ٢/١٣٩، الثقات لابن حبان ٦/١١٤، الجرح والتعديل لللاحم ص٤١٢-٤١٣، مصطلحات الجرح والتعديل المتعارضة ١/٣٧٥، الطريقة الواضحة للبلقيني ص٢١٢.

(٤) سير أعلام النبلاء ٩/١٧٧، تذكرة الحفاظ ١/٣٠٠، وانظر: ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل... لأحمد معبد ص١٦ مهم، الضعفاء للعقيلي ٤/١٩٤، تاريخ بغداد ٩/٤٢.

(٥) شفاء العليل ص٣٧٢.

(فلان يشتري الكتب) على المتهمين بالكذب[1].

«تاريخ بغداد ٨/٣٦٦، ٩/٤٥٦»

(ضعيف) على سبيل المزاح.

«تاريخ بغداد ١٢/٢٦٧، السير للذهبي ١٠/٢٤٦»

(كذاب) على سبيل المزاح.

«هدي الساري ص٤٠٨، تهذيب ابن حجر ٤/٣١٤»

(قد عرفته) بمعنى أهلكته.

«العلل للإمام أحمد رواية عبدالله ٣/٤٨٥، الضعفاء للعقيلي ٣/٦٩»

(حديثه ضعيف) بمعنى مسلكه في الاستنباط ضعيف.

«تهذيب ابن حجر ٦/٢٤١، السير ٧/١١٤»

(منكر) بمعنى داهٍ متيقظ فطن}[2].

«سؤالات الآجري لأبي داود ١/٤٣٠»

❖ ❖ ❖

(١) شفاء العليل ص٣٧٢.

(٢) مصطلحات الجرح والتعديل المتعارضة د. جمال أسطيري ٢/٧٢٥-٧٤٠. ومعلوم أن هذه المعاني تطلق نادراً.

الفصل الأول

المبحث الأول: أهمية المصطلحات.

إن اتساع اللغة، وتعدد مدلولات الكلمة، يجعل القارئ يقف مع بعضها موقف المتردد في تنزيلها على أي المدلولات التي ظهرت له، فإذا ما كانت الكلمة قد رسخت في ذهنه على مدلولٍ معين؛ سارع في تنزيلها حسب اصطلاحه هو في كلامه، لا على اصطلاح المتكلم.

ولهذا وقع الغلط في الفهم والاستدلال في شتى الفنون؛ بسبب العزوف عن فهم مصطلحات المتكلم، قبل البدء في تفهمه، والاستدلال به.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: (... وكذلك الألفاظ المشتركة والمنقولة والمغيرة شرعاً، نقلاً وتغييراً شرعيين أو عرفيين، إنما يريد بها المتكلم في الغالب أحد المعنيين، مع أن المعاني الأخر جائزة الإرادة ولم تُرد.... .

إلى أن قال:

وهذا باب واسع، فمن تأمل كل لفظ في كلام متكلم، رأى أنه يجوز أن يراد به من المعاني ما شاء الله، والمتكلم لم يُرد إلا واحداً من تلك المعاني...)[1].

وقال أيضاً: (ومَنْ لم يعرف لغة الصحابة التي كانوا يتخاطبون بها، ويخاطبهم بها النبي صلى الله عليه وسلم، وعادتهم في الكلام؛ وإلا حرّف

---

(١) تنبيه الرجل العاقل على تمويه الجدل الباطل لشيخ الإسلام ٢/٤٧٤-٤٧٥.

الكلم عن مواضعه، فإن كثيراً من الناس ينشأ على اصطلاح قوم، وعادتهم في الألفاظ، ثم يجد تلك الألفاظ في كلام الله، أو رسوله، أو الصحابة، فيظن أنّ مراد الله، أو رسوله، أو الصحابة بتلك الألفاظ، مايريدُه بذلك أهلُ عادته واصطلاحه، ويكون مرادُ الله ورسوله والصحابة خلاف ذلك؛ وهذا واقع لطوائف من الناس، من أهل الكلام، والفقه، والنحو، والعامة، وغيرهم)[(١)].

وقال ابن القيم ـ رحمه الله ـ: (والعلم بمراد المتكلم، يُعرف تارة من عموم لفظه، وتارة من عموم علته، والحوالة على الأول أوضح لأرباب الألفاظ، وعلى الثاني لأرباب المعاني والفهم والتدبر... وقد يعرض لكل من الفريقين، ما يخل بمعرفة مراد المتكلم، فيعرض لأرباب الألفاظ، التقصير بها عن عمومها، وهضمها تارة، وتحميلها فوق ما أريد بها تارة، ويعرض لأرباب المعاني فيها نظير ما يعرض لأرباب الألفاظ، فهذه أربع آفات هي منشأ غلط الفريقين...)[(٢)].

وقد وقع غلط عظيم في أبواب الشريعة خاصة، ومنشأه: الجهل بمراد الله، ومراد رسوله صلى الله عليه وسلم، وتنزيل الألفاظ الشرعية على المصطلحات الحادثة.

قال ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: (ومن أعظم أسباب الغلط في فهم كلام الله ورسوله، أن ينشأ الرجل على اصطلاح حادث، فيريد أن يفسِّر كلام الله بذلك الاصطلاح، ويحمله على تلك اللغة التي اعتادها)[(٣)]

قال ابن القيم ـ رحمه الله ـ: (... تنزيل كلام الله وكلام رسوله، على

(١) قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة ص١٥٢.

(٢) إعلام الموقعين ١/٢٢٠.

(٣) مجموع الفتاوى ١٢/١٠٦-١٠٧ وانظر: الإيمان لشيخ الاسلام أيضاً ص١١٠ والحقيقة الشرعية لمحمد بازمول ص١٤ وما بعدها

الاصطلاحات التي أحدثها أرباب العلوم، من الأصوليين، والفقهاء، وعلم أحوال القلوب، وغيرهم، فإن لكل من هؤلاء اصطلاحات حادثة، في مخاطباتهم وتصانيفهم، فيجيء من قد ألف تلك الاصطلاحات الحادثة، وسبقت معانيها إلى قلبه فلم يعرف سواها، فيسمع كلام الشارع فيحمله على ما ألفه من الاصطلاح؛ فيقع بسبب ذلك في الفهم عن الشارع، ما لم يرده بكلامه، ويقع من الخلل في نظره ومناظرته ما يقع، وهذا من أعظم أسباب الغلط عليه...)[١].

قال أبو الوليد الباجي: (فعلى هذا يَحمِل ألفاظ الجرح والتعديل، مَن فهم أقوالهم وأغراضهم، ولا يكون ذلك؛ إلا لمن كان من أهل الصناعة والعلم بهذا الشأن، وأما مَن لم يعلم ذلك، وليس عنده من أحوال المحدثين إلا ما يأخذه من ألفاظ أهل الجرح والتعديل، فإنه لا يمكنه تنزيل الألفاظ هذا التنزيل، ولا اعتبارها بشيء مما ذكرنا، وإنما يتبع في ذلك ظاهر ألفاظهم فيما وقع الاتفاق عليه، ويقف عند اختلاف عباراتهم...)[٢].

والغلط في فهم مصطلح إمام من أئمة الجرح والتعديل، له أثر واضح في الحكم على الراوي جرحاً أو تعديلاً[٣] وبالتالي، يظهر الغلط في الحكم على الحديث؛ علماً بأن أهمية تتبع المصطلحات، تظهر أكثر في فن الجرح والتعديل، وذلك لأمور منها:

١) استخدام الأئمة المصطلح لأكثر من معنى[٤].

---

(١) مفتاح دار السعادة ٢/٢٧١-٢٧٢.

(٢) التعديل والتجريح ١/٢٨٧.

(٣) الجرح والتعديل للاحم ص٢٠-٢٣.

(٤) الجرح والتعديل للاحم ص١٩-٢٠.

قال د. خالد الدريس: "وقد لاحظت أن الحفاظ والنقاد المتقدمين، يوجد في مصطلحاتهم ميل للتوسع في مدلولها... ثم ذكر أمثلة على ذلك..."[1].

وقد برر الدكتور هذا التوسع بقوله: "ومثل هذه المصطلحات الواسعة، يحتاج إليها كل علم في بداياته، وخاصة إذا كان ذلك العلم في مرحلة نمو وتشكل، ولم تستقر بعدُ قواعده وقوانينه واصطلاحاته، كما هو الحال في مصطلح الحسن، في زمن أولئك الأئمة...)[2].

٢) أن الغالب على عبارات الأئمة، الاختصار الشديد، لاعتمادهم على فهم السائل والمتلقي[3].

قال د. محمد العمري: "ولذلك جاءت عباراتهم فيها اختصار شديد، في غاية من الدقة، ووضوح الدلالة في كثير منها، وقد روعي فيها المعنى اللغوي، والاصطلاحي، فتأمل الفرق بين عباراتهم: يروي المناكير، وله مناكير، وأحاديثه منكرة، ومنكر الحديث..."[4].

٣) أن بعض عباراتهم، لم تذكر في كتب المصطلح، ولم يُوَضَّح معناها[1].

قال مكي بن إبراهيم: سئل شعبة عن ابن عون؟ فقال: سمن وعسل، قيل: فما تقول في هشام بن حسان؟ قال: خل وزيت. قيل: فما تقول في أبي بكر الهذلي؟ قال: دعني لا أقيء به. اهـ.[5]

---

(١) الحديث الحسن للدريس ٢/٦٩٦.

(٢) المصدر السابق ص١٠٠٢.

(٣) الجرح والتعديل للاحم ص١٩-٢٠

(٤) دراسات في منهج النقد عند المحدثين ص٢٦٢.

(٥) سير أعلام النبلاء ٧/٢٢٠ أفاده في شفاء العليل للسليماني ص٢٣٥ وانظر: شرح ألفاظ

قال السبكي: "ومما ينبغي أن يتفقد عند الجرح أيضاً: حال الجارح في الخبرة بمدلولات الألفاظ، فكثيراً ما رأيت من يسمع لفظة، فيفهمها على غير وجهها؛ والخبرة بمدلولات الألفاظ؛ ولاسيما العرفية التي تختلف باختلاف عرف الناس، وتكون في بعض الأزمنة مدحاً، وفي بعضها ذماً، أمر شديد، لا يدركه إلا قعيدٌ بالعلم"[1].

قال المعلمي: "صيغ الجرح والتعديل، كثيراً ما تطلق على معانٍ مغايرة لمعانيها المقررة في كتب المصطلح، ومعرفة ذلك؛ تتوقف على طول الممارسة، واستقصاء النظر"[2].

وقال ـ رحمه الله ـ: "... منهم من لا يطلق "ثقة" إلا على من كان في الدرجة العليا من العدالة والضبط؛ ومنهم من يطلقها على كل عدل ضابط، وإن لم يكن في الدرجة العليا، ومنهم من يطلقها على العدل، وإن لم يكن ضابطاً؛ ومنهم من يطلقها على المجهول الذي روى حديثاً واحداً قد توبع عليه؛ ومنهم من يطلقها على المجهول الذي روى حديثاً له شاهد؛ ومنهم من يطلقها على المجهول الذي روى حديثاً لم يستنكره هو؛ ومنهم من يطلقها على المجهول الذي روى عنه ثقة إلى غير ذلك؛ وهم مع ذلك، مختلفون في الاستدلال على أحوال الرواة، فمنهم المبالغ في التثبت، ومنهم المتسامح، ومَن لم يعرف مذهب الإمام منهم، ومنزلته من التثبت؛ لم يعرف ما تعطيه كلمته، وحينئذ فإما أن يتوقف، وإما أن يحملها على ما هو المشهور في كتب المصطلح،

- التجريح النادرة الاستعمال للهاشمي.

(١) قاعدة الجرح والتعديل ص٤٦ وفي الطبعة التي حققها أبو غدة ص٥٣ وفيها "إلا فقيه بالعلم" وذكر أن قعيد "محرف" عن "فقيه" والله أعلم.

(٢) مقدمة تحقيقه للفوائد المجموعة للشوكاني ص٩.

ولعل ذلك رفع لها عن درجتها، وبالجملة، فإن لم يتوقف، قال بغير علم، وسار على غير هدى"[1].

والجهل بمدلول المصطلح، ومراد الإمام منه؛ قد يؤدي إلى تجهيل الأئمة، ونسبتهم للتناقض، فمثلاً: أسباط بن نصر الهمْداني، قال عنه ابن معين: ليس بشيء، وقال مرة أخرى: ثقة [2]، فغير العارف بمصطلح الإمام ابن معين قد ينسبه إلى التناقض[3].

وبعد

فلا يزال هذا الباب، أعني باب ضبط مصطلحات الأئمة، بعد جمعها وتفهمها؛ يعرضه الأئمة، متمنين إتمامه، أو يعرضه بعض أهل العلم ويَعِدُ بإحكامه[4].

قال الذهبي ـ رحمه الله ـ: "... ثم نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التعديل والجرح، وما بين ذلك من العبارات المتجاذبة، ثم أهم من ذلك، أن نعلم بالاستقراء التام، عُرف ذلك الإمام الجهبذ، واصطلاحه ومقاصده بعباراته الكثيرة"[5].

قال السخاوي ـ رحمه الله ـ: "... من نظر كتب الرجال، ككتاب ابن أبي حاتم المذكور، والكامل لابن عدي، والتهذيب، وغيرها، ظفر بألفاظ كثيرة،

---

(١) الاستبصار في نقد الأخبار للمعلمي ص٧ ط. أطلس، وانظر: الموسوعة العلمية الشاملة عن الإمام يعقوب بن شيبة ١/٣٢٢.

(٢) تهذيب التهذيب ١/٢١١-٢١٢.

(٣) انظر: ص(٢١) من هذا البحث.

(٤) كالدكتور اللاحم في الجرح والتعديل ص٤٢٠.

(٥) الموقظة ص٨٢ ط. أبي غدة ص٦٢ ط. عمرو عبد المنعم ص٣٢٠ كفاية الحفظة شرح الموقظة للهلالي.

ولو اعتنى بارع بتتبعها، ووضع كل لفظة بالمرتبة المشابهة لها، مع شرح معانيها لغةً واصطلاحاً؛ لكان حسناً[1]، ولقد كان شيخنا يلهج بذكر ذلك، فما تيسر؛ والواقف على عبارات القوم، يفهم مقاصدهم بما عرف من عباراتهم في غالب الأحوال، وبقرائن ترشد إلى ذلك"[2].

فظهر بما سبق أهمية دراسة مصطلحات الأئمة، ومراعاتها عند النظر في أحوال الرجال[3].



(١) ذكر اللكنوي شيئاً يسيراً في كتابه الرفع والتكميل، ومن أوعب من جمع حتى الآن أبو الحسن مصطفى السليماني المأربي في كتابه (شفاء العليل بألفاظ وقواعد الجرح والتعديل) وقد صدر منه الجزء الأول ط. الأولى ١٤١١هـ.

(٢) فتح المغيث للسخاوي ١٠٩/٢ والعبارة الأخيرة (والواقف على عبارات القوم...) أخذها من ابن كثير في اختصار علوم الحديث. انظر ص(٣٥) في هذا البحث.

(٣) ينظر: ضوابط الجرح والتعديل للعبد اللطيف ص٨٣، ضوابط الجرح والتعديل عند الذهبي لمحمد الثاني ٨٤٠/٢، الموسوعة الشاملة عن الإمام يعقوب بن شيبة ٣٠٥/١، الجرح والتعديل لللاحم ص٤٠٧ وص٤٢١، منهج أهل السنة والجماعة في تقويم الرجال ومؤلفاتهم للصويان ص٣٠-٣١، المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل د. فاروق حمادة ص٤٠٢، شرح لغة المحدث لطارق عوض الله ص٤٠-٥٣، أسباب اختلاف المحدثين د. الأحدب ٥٦٧/٢، ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل... لأحمد معبد ص٣٤٦، مقدمة تحرير التقريب بشار عواد وشعيب ٤١/١-٤٣، القاعدة الثالثة من قواعد الجرح والتعديل للسعد (أشرطة مفرغة).

المبحث الثاني: من مصطلحات الأئمة الخاصة[1].

البخاري[*]:

١) منكر الحديث: لا تحل الرواية عنه[٢].

٢) سكتوا عنه: قال السخاوي وابن كثير: كثيراً ما يريد بها البخاري: تركوا حديثه[٣].

٣) فيه نظر: كثيراً ما يريد بها: الجرح الشديد[٤].

٤) في إسناده نظر: أي عدم ثبوت سماع المترجم من شيخه في السند.

((انظر مثلاً: التاريخ الكبير ٢/١٧-١/٤٤٤، ٣/١٢٨، ٢/٥٥، رسالة د. الدميني عن قول البخاري (سكتوا عنه) ص١٦، الكامل لابن عدي ٢/٤١١ ووقع فيه تصحيف (إلا أنه ضعيف) وصوابه (لا أنه ضعيف) كما في مختصر الكامل للمقريزي ٢/٤١١ وتهذيب ابن حجر ١/٨٣٤))

---

(١) ضوابط الجرح والتعديل للعبد اللطيف ١٧٩-١٨٦، شفاء العليل ص٢٨٣-٣٢٥، دراسات في الجرح والتعديل د. الأعظمي ص٢٦٧-٣٠٠، تحرير علوم الحديث للجديع ١/٥٦٧-٦٣٥، دراسات في منهج النقد عند المحدثين د. العمري ص٢٦٥-٢٧١، الروض الداني في الفوائد الحديثية للعلامة الألباني جمع عصام موسى هادي ص٢٠٦، علم رجال الحديث د. المظاهري ص١٣٦، الباعث الحثيث ط. علي حسن ١/٣٢٠، مصطلحات الجرح والتعديل المتعارضة د. أسطيري ١/٤٣٤-٤٥٥، الحديث الحسن د. الدريس ٤/١٨٦٣ وما بعدها، ١٩١٧ وما بعدها، الشيخ المعلمي وجهوده في السنة ورجالها للسماري ٢٣٢-٢٤٩.

(*) الرفع والتكميل ص٣٨٨، ضوابط الجرح والتعديل للعبد اللطيف ص١٩٥.

(٢) ميزان الاعتدال ١/٦.

(٣) شفاء العليل ص٣١١-٣١٢، وانظر رسالة د. الدميني في قول البخاري (سكتوا عنه).

(٤) ميزان الاعتدال ٢/٤١٦، ٣/٥١-٥٢، شفاء العليل ص٣١٣.

أفاد ما سبق د. محمد الثاني في رسالته (ضوابط الجرح والتعديل عند الذهبي) ٨٦٢/٢.

قال الذهبي في ترجمة الإمام البخاري: (من نظر في كلامه في الجرح والتعديل، علم ورعه في الكلام في الناس، وإنصافه فيمن يضعفه، فإن أكثر ما يقول: (منكر الحديث) (سكتوا عنه) (فيه نظر) ونحو هذا، وقَلَّ أن يقول: (فلان كذاب) أو (كان يضع الحديث)، حتى إنه قال: (إذا قلتُ: فلان في حديثه نظر، فهو متهم واهٍ، وهذا معنى قوله: لا يحاسبني الله أني اغتبت أحداً) وهذا ـ والله ـ غاية الورع)ا.هـ

«سير أعلام النبلاء ٤٣٩/١٢، وانظر: الميزان ٤١٦/٢ – ٥٢/٣ والموقظة ص٦٣، اختصار علوم الحديث ٣٢٠/١، شرح الألفية للعراقي ١١/٢، التقييد والإيضاح ص١٣٩، فتح المغيث للسخاوي ١٢٢/٢، تدريب الراوي ٤٣٩/١، التنكيل ٢٠٥/١[1]»

٥) مقارب[2] الحديث: قال عبد الحق الأشبيلي في كتاب (التهجد): يريد أن حديثه يقرب من حديث الثقات، أي لا بأس به ا.هـ، أفاده الألباني في الإرواء ١٠/٢.

أبو حاتم[*]:

١) ما أرى بحديثه بأساً: قد يريد بها أنه لا يحتج به، والظاهر أنه أراد بالنفي، نوعاً مقصوداً، كتعمد الكذب، أو النكارة الشديدة[3].

---

(١) أفاده د. الثاني في (ضوابط الجرح والتعديل عند الذهبي) ٨٦٠/٢-٨٦١.

(٢) انظر في ضبط (مقارب) التقييد والإيضاح ٦١١/٢، تدريب الراوي ٤١١/٢، توضيح الأفكار ٢٦٦/٢، فتح المغيث للسخاوي ١١٤/٢.

(*) ضوابط الجرح والتعديل للعبد اللطيف ص١٩٨.

(٣) شفاء العليل ص٢٨٧.

٢) لا بأس به أو صدوق: يكتب حديثه وينظر فيه[١]، قال أبو الحسن السليماني عن هذا الإطلاق (صدوق) (لا بأس به): بأن له عدة حالات:

١) لا يحتج به عنده، وهذه أكثر الحالات وروداً.

٢) فيمن يحسن حديثه لذاته، أو يصححه عنده وعند غيره.

٣) يقوله في إمام من الأئمة، كما قال في مسلم صاحب الصحيح: (صدوق)[٢]، ولو انفرد بالكلام على الترجمة بقوله: (صدوق أو لا بأس به)، فالغالب أنه بمنزلة حسن الحديث؛ لما عُرف ـ رحمه الله ـ بالتعنت في حكمه على الرجال. ا.هـ[٣] مختصراً.

٣) مجهول: يريد جهالة الوصف، لا جهالة العين[٤]، ويطلقه على الصحابي الذي لم يرو عنه أئمة التابعين[٥].

٤) صالح: أي يكتب حديثه، للاعتبار والشواهد، فهي من ألفاظ التجريح لا التعديل، عند أبي حاتم، خلافاً لما يدل عليه كلام السيوطي في التدريب ٢٣٣-٢٣٤، قاله الألباني ـ رحمه الله ـ[٦].

٥) شيخ: لا تعني أنه ثقة، وإنما يستشهد به، كما نص ابن أبي حاتم في الجرح، قاله الألباني ـ رحمه الله ـ[٧].

---

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢/٣٧.

(٢) الجرح ٨/١٨٣.

(٣) شفاء العليل ص٢٨٧.

(٤) الجرح ١/٣٧، الرفع والتكميل ص٢٢٩.

(٥) انظر: تهذيب التهذيب ٣/٣٥٧، لسان الميزان ٦/١٣، مصطلحات الجرح والتعديل المتعارضة د. جمال أسطيري ١/٤٢٤.

(٦) الضعيفة ٣/١١٢، النصيحة ص٥٥-٥٦.

(٧) الصحيحة ٥/٥٦٧، وانظر بيان الوهم والإيهام ٤/٦٢٧.

٦) فيه نظر: يريد الجرح الشديد.

((الجرح والتعديل ٩/١٢٩، شفاء العليل ص٣١٣))

٧) يكتب حديثه: قال الذهبي: علمتُ بالاستقراء التام، أن أبا حاتم الرازي، إذا قال في رجل: يكتب حديثه، أنه عنده ليس بحجة. ا.هـ[1].

٨) يكتب حديثه ولا يحتج به: يكتب في المتابعات والشواهد، ولا يحتج به إذا انفرد[2].

٩) صدوق: قال المعلمي: أبو حاتم معروف بالتشدد، قد لا تقل كلمة صدوق منه، عن كلمة ثقة من غيره.

((التنكيل ١/٣٥٠))

ابن معين[*]:

١) ليس بشيء: أحاديثه قليلة[3]، قال السليماني بعد تتبعه لهذه الكلمة عند ابن معين: قد يطلق ابن معين هذه العبارة (ليس بشيء)، ويريد بها:

أ) الكذابين والمتروكين.

ب) أهل الغفلة والاضطراب، الذين يُرد حديثهم.

---

(١) سير أعلام النبلاء ٦/٣٦٠.

(٢) الجرح والتعديل ١/١٣٣ وانظر التنكيل ١/٢٣٨، .وانظر(قرة العيون) د.نافذ حماد، ففيه بحث عن مدلول مصطلح (لايحتج به) عند أبي حاتم.

(*) ضوابط الجرح والتعديل للعبد اللطيف ص١٩٤، تاريخ يحيى بن معين تحقيق أحمد نور سيف.

(٣) ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل... لأحمد معبد ص١٨، طليعة التنكيل ص٥٥، الرفع والتكميل ص٢١٢ وص٢٢١ وص٢٢٥، لسان الميزان ١/١٣، شفاء العليل ص٢٨٣-٣٨٤، هدي الساري ص٤٢٠-٤٢١، وانظر النافلة في الأحاديث الضعيفة والباطلة للحويني ٢/١٤١-١٤٣.

ج) المبتدعة.

د) من هو مقلٌ في رواياته، وإن كان يحتج به.

هـ) بعض حديث الراوي، وإن كان الراوي ثقة عنده، وانظر هدي الساري ص٤٢١ والكامل ص١٩٨٥.

و) من لا يعرفه.

«شفاء العليل ص٢٩٧»

٢) ليس به بأس، لا بأس به: ثقة[1].

٣) يكتب حديثه: أي أنه من جملة الضعفاء[1].

٤) ثقة: لا يتعمد الكذب[1].

٥) ليس بثقة: قد يطلقها، ولا يريد بها الجرح، وإنما الرجل لا يبلغ درجة الاستقامة والضبط المعروف عند إطلاق (ثقة)[2].

٦) ضعيف: ليس بثقة، قد يطلقها، ولا يكتب حديثه[1]، وقد يكتب[2].

٧) لا أعرفه: استعملها في كثير من التراجم، بمعنى أنه لا يعرفه كمعرفة غيره، أو لا يعرف حاله، أو لا يعرف أخباره ورواياته[3].

ابن المديني:

انظر المصطلحات التي استخدمها، مع شرحها وبيان معناها، ومدلولها عند الإمام، في كتاب (الإمام علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال) لإكرام

---

(١) التنكيل ٦٩/١.

(٢) تهذيب التهذيب ١٥١/٦، وعنه شفاء العليل ص٢٨٥.

(٣) الجرح لابن أبي حاتم ٢٩/٤، ٤٣٣/٤، الكامل ٥٨٤/٢، أفاده في شفاء العليل ص٢٩٥.

الله إمداد الحق ص٥٤٠-٦٢٤. ومنها:

١) لا بأس به: مطلق التوثيق.

٢) صالح: يكتب للاعتبار.

٣) ليس بالقوي: مطلق القبول.

٤) ضعيف: يكتب للاعتبار ولا يريد الترك.

ومن ألفاظه:

١) كان ثقة ولم يكن بالقوي.

٢) لم يكن بالقوي وهو صالح.

أبو إسحاق الجوزجاني:

مائل، زائغ، مفتر، مجاهر، كوفي المذهب، جائر: يطلقها على متشيعة الكوفة.

((انظر التنكيل ١/٣٦٧ مهم، شفاء العليل ص٣٢٤))

النسائي:

١) ليس بالقوي: قال الذهبي: ليس بجرح مفسد.

((الموقظة ص٨٢))

الترمذي:

انظر اصطلاحاته في شرح العلل لابن رجب ١/٣٨٥، ورسالة د. عداب الحمش عن الإمام الترمذي.

دحيم

١) ثقة: الغالب أنه يعني بها العدل، قال المعلمي: توثيق دحيم، لا

يعارض توهين غيره من أئمة النقد؛ فإن دحيماً ينظر إلى سيرة الرجل، ولا يمعن النظر في حديثه ا.هـ

((تحقيقه على الفوائد المجموعة ص٤٠٢))

الدارقطني[*]:

١) ليس بالقوي: أي وسطٌ حسن الحديث.

((أفاده: الألباني في كتابه النصيحة ص٩٢))

٢) منكر الحديث: يقصد به الجرح الشديد.

((شفاء العليل ص٣٠٨))

ابن عدي

١) أرجو أن لا بأس به: قال المعلمي: هذه الكلمة رأيت ابن عدي، يطلقها في مواضع تقتضي أن يكون مقصوده، أرجو أنه لا يتعمد الكذب ا.هـ

((في تحقيقه للفوائد المجموعة ص٣٥))

وقال الألباني: ليس نصاً في التوثيق، ولئن سلم فهو أدنى درجة في مراتب التعديل، أو أول مرتبة من مراتب التجريح، مثل قوله: ما أعلم به بأساً، كما في التدريب ص٢٣٤[1].

((وانظر: شفاء العليل ص٢٨٩ مهم))

٢) منكر: يريد بهذا المصطلح عدة معانٍ[2].

١) انفراد الثقة بحديث مقبول.

((الكامل ٢/٤٩٦))

(*) ضوابط الجرح والتعديل للعبد اللطيف ص١٩٩.

(١) الضعيفة ٣/١١٢.

(٢) أفاده د. زهير عثمان في كتابه (ابن عدي ومنهجه في الكامل) ٢/١٢٨.

٢) تفرد الراوي الضعيف.

«الكامل ٢/٤٥٦، ٦/٢٢٣٣، ٧/٢٧٠١»

٣) رواية الحديث الموضوع أو اختلاقه.

«الكامل ٥/١٨٥٠»

ابن خزيمة:

١) غريب: يريد به التفرد.

«أفاده: د. الكبيسي في كتابه (ابن خزيمة ومنهجه، في كتابه الصحيح) ٢/٦٢٢»

ابن حبان:

١) يُغرب: قال المعلمي: يقول مثل هذا لمن يستغرب له حديثاً واحداً أو زيادة في حديث.

«التنكيل ١/٣٥٥»

وقال الألباني: هذا ليس بجرح.

«الضعيفة ٢/٢٧»

٢) وكان يخطئ: أي وسط، حسن الحديث، قاله الألباني.

«النصيحة ص٢٤٧»

الحاكم

١) شاذ: الحديث الذي يتفرد به الثقة، وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة.

«معرفة علوم الحديث ص١١٩»

فالشاذ والغريب والصحيح، يلتقيان في اصطلاح الحاكم، مما جعله هدفاً لنقد المتأخرين.

«وانظر: مقدمة بن الصلاح ص٧٨، تعليق أحمد السلوم على، المدخل إلى معرفة كتاب الأكليل للحاكم ص٩٨-٩٩»

المعافى بن زكريا الجريري

١) غيره أوثق منه: يريد أنه شديد الضعف.

«تهذيب التهذيب ٦٧/٦، أفاده: شفاء العليل ص٣١٥»

ابن القطان الفاسي

١. لا يعرف له حال، لم تثبت عدالته: مقصوده: مَن لم يقل فيه إمام عاصر ذلك الرجل أو أخذ عمن عاصره ما يدل على عدالته.

«ميزان الاعتدال ١٦٠/١، الرفع والتكميل ص٢٥٦-٢٦٠»

الذهبي

١) وُثِّق: يقولها في الكاشف: ويريد أن ابن حبان وثقه.

«قاله الألباني في الصحيحة ٧٣٣/٦، وحاشية ضعيف الترغيب ٣٠٥/١، أفاده: أحمد أيوب في كتابه: منتهى الأماني، بفوائد مصطلح الحديث للألباني ص٣٠٤»

٢) مجهول أو مجهول الحال أو لا يدرى ما حاله:

قال في الميزان ٦/١: ثم اعلم أن كل من أقول فيه مجهول، ولا أسنده إلى قائل، فإن ذلك هو قول أبي حاتم فيه...

وإن قلت: فيه جهالة، أو نكرة، أو يجهل، أو لا يعرف، وأمثال ذلك، ولم أعزه إلى قائل، فهو من قِبَلي، وكذا إذا قلت: ثقة، وصدوق، وصالح، ولين، ونحو ذلك، ولم أضفه...[1]

- "أبو حاتم يقول: "مجهول" في الصحابي"[2]، وفي مجهول العين، والحال،

---

(١) وهذا المصطلح للذهبي إنما هو في كتابه (ميزان الاعتدال)، فلا يشمل غيره، كالكاشف مثلاً.

(٢) يطلقه أبو حاتم على الصحابي الذي لم يرو عنه أئمة التابعين، انظر مصطلحات الجرح والتعديل المتعارضة د. أسطيري ٤٢٤/١، وانظر ص(٢٠) من هذا البحث.

جميع الإحالات في الموضع وتعدل في الكتاب ينبغي أن تراجع

إلا أن الذهبي لا يذكر الصحابة في كتابه الميزان، فبقي في الأمرين الأخرين"[1].

ابن حجر

في مقدمة التقريب:

١) مقبول: أي حيث يتابع، وإلا فلين الحديث.

الزيلعي

١) غريب: أي لا أصل له

«الإرواء ٥/١٠٣»

الشافعي

لطيف العبارة في التجريح، فقد يريد بقوله: (فلان حديثه ليس بشيء) أحد الكذابين.

«فتح المغيث ١/٣٧١ شفاء العليل ص٣٠٠»

ابن الملقن

١) غريب: يطلقه في البدر المنير[2] ويريد به:

١) الأحاديث التي لا يعلم من أخرجها ولا من رواها.

٢) إذا لم يخرجه أصحاب السنن والمسانيد.

٣) يطلقه على الحديث الشديد الضعف.

ويطلقه في مختصر البدر المنير، ويريد به لا أعلم مَن رواه، كما أفاد في مقدمته.

---

(١) باختصار من شفاء العليل ص٢٩٣.

(٢) أفاده محققو البدر المنير ط. دار الهجرة ١/١٨٣.

إطلاقات الثقة:

"قد تطلق ويراد بها استقامة ما بلغ المُوثِّق من حديث الراوي، لا الحكم للراوي نفسه، بأنه في نفسه بتلك المنزلة"[1].

"وقد تستعمل (ثقة) على ما هو دون معناها المشهور، ويدل عليه... أن جماعة يجمعون بينها وبين التضعيف، ثم ذكر أمثلة... (ثقة لين) (ثقة يكتب حديثه وليس بالقوي) (ثقة وبه ضعف)"[2].

وقد يطلقون الثقة على من كان مقبولاً، وإن لم يكن ضابطاً[3]، "وتطلق على العدالة فحسب، وعلى من صح سماعه وحضوره، وإن لم يكن عدلاً ضابطاً"[4].

قال الذهبي في ترجمة ابن خلاد العطار: (وثقه أبو الفتح بنُ أبي الفوارس، وقال: لم يكن يعرف من الحديث شيئاً. قلت: فمن هذا الوقت، بل وقبله، صار الحفاظ يطلقون هذه اللفظة على الشيخ الذي سماعه صحيح، بقراءة متقن، وإثبات عدل، وترخصوا في تسميته بالثقة، وإنما الثقة في عُرف أئمة النقد، كانت تقع على العدل في نفسه، المتقن لما حمله، الضابط لما نقل، وله فهم ومعرفة بالفن، فتوسع المتأخرون"[5].

---

(١) التنكيل ١/ ٦٩.

(٢) التنكيل ١/ ٦٩، وانظر كلام المعلمي فيما سبق ص(١٥) "مهم".

(٣) فتح المغيث للسخاوي ٢/ ١١٨

(٤) شرح لغة المحدث لطارق عوض الله ص٤٦-٤٧.

(٥) سير أعلام النبلاء ١٦/ ٧٠.

إطلاقات المنكر:

❖ يطلق المنكر عند الأئمة، ويراد به[1]:

١) أنه يغرب[2].

٢) أحاديثه قليلة، أو أنه روى حديثاً واحداً.

«انظر فتح المغيث ١/٣٤٦»

٣) لا تحل الرواية عنه.

٤) الترك.

٥) التفرد[3]، تفرد الضعيف والثقة، فالمنكر والشاذ، سيّان عند ابن الصلاح[4].

أما المنكر عند ابن حجر فهو: رواية من فحش غلطه، أو كثرت غفلته، أو ظهر فسقه.

٦) الموضوع، يشيرون بذلك لنكارة معناه، كما هو شائع في كتب الموضوعات[4].

فائدة: هناك أئمة، ذكر عنهم أنهم يطلقون لفظ النكارة على مجرد التفرد:

١) يحيى بن سعيد القطان.

«انظر: تهذيب التهذيب في ترجمة قيس بن أبي حازم وشرح العلل ١/٤٥٤»

(١) ضوابط الجرح والتعديل للعبد اللطيف ص١٩٣-١٩٤، دراسات في الجرح والتعديل للأعظمي ص٢٦٩-٢٧٨

(٢) توجيه النظر للجزائري ١/٢٧٣.

(٣) مصطلحات الجرح والتعديل المتعارضة لأسطيري ١/٤٠٠-٤٢٣.

(٤) ابن عدي ومنهجه في الكامل د. زهير عثمان ٢/١٢٦.

٢) الإمام أحمد.

((انظر: هدي الساري في ترجمة محمد بن إبراهيم التيمي وبريد، ابن عبد الله بن خصيفة))

٣) البرديجي،

((انظر: هدي الساري في ترجمة يونس بن القاسم الحنفي))

٤) النسائي.

٥) أبو داود.

٦) دحيم... الخ[١].

فائدة: المنكر عند الإمام أحمد[٢].

١) بمعنى خلاف المعروف.

((العلل رواية المروذي ص١٥٩، رواية عبد الله ٣/٣٦٦ – ١/٤١٢، تهذيب التهذيب ١/٣١٧))

٢) الحديث الفرد الذي ليس متابع.

((مسائل أحمد رواية عبد الله ١/١٧٤، ٢٤٢، العلل رواية المروذي ص٦٤، رواية عبد الله ١/٣٧٤، هدي الساري ص٣٩٢))

٣) بمعنى ما ليس له أصل.

((العلل رواية المروذي ص١٦١، المنتخب من العلل للخلال ص٢١٠))

٤) بمعنى الخطأ.

((العلل رواية المروذي ص١٥٠، رواية عبد الله ٢/٣٨٣، الكامل لابن عدي ٤/١٦١٦، تهذيب الكمال ٢٣/٢٢١))

---

(١) أفاده السليماني في شفاء العليل ص٣١١.

(٢) أفاده د. بشير علي عمر في كتابه: منهج الإمام أحمد في إعلال الحديث ٢/٧٨٢ وما بعدها.

قال د. بشير علي عمر: يترجح أن التعريف المرضي عند الإمام أحمد، بحسب إطلاقاته لهذا اللفظ: (الحديث الذي ترجح خطأ راويه؛ بتفرد من لا يحتمل تفرده، أو المخالفة للثابت المعروف)[1].

معنى كلمة "شيخ" عند المحدثين

قال ابن القطان الفاسي في "بيان الوهم والإيهام" ٣/٥٣٩
في كلمة شيخ:
أما معنى اللفظة فالقول في رجل إذا لم يكن معروفاً بالرواية ممن أخذ عنه، وإنما وقعت له رواية الحديث أو أحاديث، فهو يرويها. هذا الذي يقولون فيه: شيخ.
وقد لا يكون من هذه صفته من أهل العلم، وقد يقولون في رجل باعتبار قلة ما يروي عن شخص مخصوص، كما يقولون: حديث المشايخ عن أبي هريرة، أو عن أنس، فيعنون بذلك روايات لقوم مقلين عنهم، وإن كانوا مكثرين عن غيرهم.
وكذا إذا قالوا أحاديث المشايخ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنما يعنون من ليس له إلا الحديث أو الحديثان، ونحو ذلك.

(١) المرجع السابق ٢/٨٠٠.

إطلاقات الحسن:

بعد دراسة مستفيضة استقرائية، للدكتور: خالد الدريس في كتابه (الحديث الحسن لذاته ولغيره دراسة استقرائية نقدية) والمطبوع في خمس مجلدات.

ذكر استعمالات الحسن عند الأئمة، وقسمها إلى قسمين:

١) التحسين الاحتجاجي.

٢) التحسين الإعجابي.

❖ **فالأول يدخل تحته:**

١) إطلاقه على الحديث الصحيح.

٢) على ما يرويه الراوي المختلف فيه، الذي ليس فيه جرح مفسر.

٣) على ما اتصل سنده، برواية العدل الذي خف ضبطه، عن مثله، إلى منتهاه، ولا يكون شاذًّا، ولا معللاً (الحسن لذاته).

٤) على الحديث الذي فيه ضعف محتمل، عند بعض النقاد، وهذا أشمل وأوسع مما تقدم، لأنه يدخل فيه كل حديث، يرى المحدث أنه محتمل.

٥) على الحديث الضعيف، المنجبر المتعدد الطرق (الحسن لغيره).

❖ **ويدخل تحت التحسين الإعجابي:**

١) إطلاقه على الحديث الغريب.

٢) على الذي يتضمن فائدة في الإسناد أو المتن.

٣) على السند العالي.

٤) على حسن المتن.

❖ **ويطلقون حسن الحديث على الثقات والمتوسطين والضعفاء، ويريدون بذلك أحد المعاني التالية:**

١) جودة الإتقان، وكمال الضبط وتمامه.

٢) حُسن انتقاء الحديث.

٣) وجود الأفراد والغرائب في مرويات ذلك الراوي الموصوف بحسن الحديث ولو كان ضعيفاً.

٤) القبول العام، من دون تحديد دقيق، لدرجة قوة حديث الراوي.

- واستعملوا الحسن بمعنى الاحتجاج، فهو مرادف لكلمة مقبول. اهـ المراد نقله مختصراً.

((انظر الحديث الحسن ٢/٩٧٩-١٠٠٢[1]))

قال ابن الملقن: (قد يطلقون الحسن على الغريب والمنكر)

((انظر المقنع لابن الملقن والنكت للزركشي وعنهما، السيوطي في البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر ٣/١٠٦٧))

---

(١) وانظر: النكت لابن حجر ١/٤٢٤، والعلل الكبير للترمذي ١/٣٠١و٤١٣، نظرات جديدة في علوم الحديث للمليباري ص٢٨، شرح لغة المحدث لطارق عوض الله ص٤٥-٤٦ وص٥٠-٥٣، البحر الذي زخر للسيوطي ٣/١٠٦٧.

وهناك مصطلحات للأئمة في باب الاتصال والانقطاع[1]، منها:

١) **التوقيف:** ومعناه: سؤال الراوي لشيخه، عن أمر ما في روايته، وأكثر ما يستخدم في مطالبة الراوي لشيخه أن يصرح بالتحديث، فإذا فعل فقد وقف، وإلا قالوا: لم يقف.

٢) **التصحيح:** ويريدون به اتصال الإسناد بالسماع، فيقولون: سألت فلاناً أن يصحح لي هذه الأحاديث، فصححها، يعني: صرح بالتحديث فيها، أو لم يصححها، يعني أبى ذلك.

٣) **الخبر:** يطلق على متن الحديث، ويطلق ويراد به التصريح بالسماع.

٤) **الألفاظ:** يطلق على ألفاظ متن الحديث، وتطلق ويراد بها الصيغ الصريحة في السماع.

٥) **حديثه يهوي:** أي مراسيل[2].

٦) **أحاديث بتر:** يعني مراسيل.

٧) **الإلزاق:** معناه أن الراوي لم يسمع الحديث ممن رواه عنه[3].

٨) **جَوَّده فلان:** إذا دلسه تدليس تسويه، أي ذكر مَن فيه من الأجواد،

---

(١) يُنظر كتاب (الاتصال وا لانقطاع) د. إبراهيم اللاحم.

(٢) العلل ومعرفة الرجال (٢٦٠٣) و(٤٣٤٢)، أفدته من: ملتقى أهل الحديث في منتدى الدراسات الحديثية (معنى قول الإمام أحمد: حديثه يهوي) لخليل بن محمد.

(٣) انظر هذه المصطلحات مع أمثلتها في كتاب (الاتصال والانقطاع) ص٤٣٥-٤٤٧، إرشاد الخليل للأقصري ص٨٨.

وحذف غيرهم[1].

فائدة:

قال أبو معاوية محمد بن خازم الضرير، تلميذ الأعمش: "كل حديث أقول فيه: (حدثنا)، فهو ما حفظته من المحدث، وما قلت: (وذكر فلان)، فهو ما لم أحفظ من فيه، وقرئ عليّ من كتاب فعرفته فحفظته مما قرئ علي"[2].

---

(١) تدريب الراوي ١/٢٥٩.

(٢) تاريخ بغداد ٥/٣٤٧، تهذيب الكمال ٢٥/١٣٢، أفاده الأقصري في إرشاد الخليل ص٧٥.

الفرق بين (يروي مناكير) و(في حديثه مناكير)

قال المعلمي: (فإن "يروي المناكير" يقال في الذي يروي ما سمعه مما فيه نكارة، ولا ذنب له في النكارة، بل الحمل على من فوقه، فالمعنى: أنه ليس من المبالغين في التنقي والتوقي، الذين لا يحدثون مما سمعوا، إلا بما لا نكارة فيه، ومعلوم أن هذا ليس بجرح، وقولهم: "في حديثه مناكير"، كثيراً ما تقال فيمن تكثر النكارة من جهته، جزماً أو احتمالاً، فلا يكون ثقة)[1].

الفرق بين (منكر الحديث) و(روى أحاديث منكرة)

قال ابن دقيق العيد: (من يقال فيه "منكر الحديث" ليس كمن يقال فيه "روى أحاديث منكرة"؛ لأن منكر الحديث وصف في الرجل يستحق به الترك لحديثه، والعبارة الأخرى تقتضي أنه وقع له في حينٍ، لا دائماً، وقد قال أحمد بن حنبل في محمد بن إبراهيم التيمي: "يروي أحاديث منكرة"، وقد اتفق عليه البخاري ومسلم، وإليه المرجع في حديث "إنما الأعمال بالنيات..."، وكذلك قال في زيد بن أبي أُنيسة: "في بعض حديثه نكارة أو إنكار"، وهو ممن احتج به البخاري ومسلم، وهما العمدة في ذلك...)[2].

وهناك فرق بين قولهم: (ليس بالقوي) و(ليس بقوي)[3].

---

(١) طليعة التنكيل ١/٥٠.

(٢) نصب الراية ١/١٧٩، وانظر الرفع والتكميل ص١٩٩، ميزان الاعتدال ١/٥٦، (دفاع عن الحديث النبوي والسيرة للألباني ص٧٤-٧٥ والصحيحة ٢/١٣)، أفاده أحمد أيوب في منتهى الأماني بفوائد مصطلح الحديث للمحدث الألباني ص٣٠٣.

(٣) انظره في الموقظة ص٨٢-٨٣، والتنكيل ١/٢٣٢.

❖ فائدة:

قال الإمام أحمد: "إذا سمعت أصحاب الحديث يقولون: (حديث غريب) أو (فائدة)، فاعلم أنه خطأ، أو دخل حديث في حديث، أو خطأ من المحدث، أو حديث ليس له إسناد؛ وإن كان قد رواه شعبة وسفيان.

فإذا سمعتهم يقولون: (هذا لا شيء)، فاعلم أنه حديث صحيح".

((أخرجه الخطيب في الكفاية ١/٤٢٢ رقم (٣٩٩)،
بإسناد ضعيف جداً، قاله محققه، أبو إسحاق الدمياطي))

❖ قال المعلمي: إذا قيل في الرجل (يُغْرب) مع جهالته وإقلاله فهو تالف.

((في تحقيقه للفوائد المجموعة ص٣٥٨))

– فائدة: للأئمة كلام على الرواة، بالإشارة أو بالحركات، مثاله:

١) تحريك اليد، ٢) تحريك الرأس، ٣) يعوج فمه، ٤) يصرف وجه، ٥) يلتفت، ٦) يقوم من المجلس ولا يجيب، ٧) يشير إلى لسانه، ٨) ينفض يده، ٩) يتغير وجهه، ١٠) يكشر في عبوس، ١١) يضحك، ١٢) يتضجر.

((انظر: شفاء العليل ص٥٣٥))

– ولهم أساليب بلاغية، واشتقاق العبارة من اسم الرجل المتكلم فيه جرحاً أو تعديلاً، مثاله:

١) ثابت: ثابت كاسمه، ٢) مسدد: مسدد، ٣) معافى بن عبد الرحمن: أنت معافى كاسمك، ٤) السراج كالسراج، ٥) الحديث عن حرام بن عثمان: حرام، ٦) بركة بن محمد الأنصاري: ليس هذا بركة، هذا عقوبة، ٧) رشيدين بن سعد: ليس برشيد، ٨) ثور بن يزيد: ثور كاسمه، إن شئت فاقلب.

((شفاء العليل ص٥٣٩))



الفصل الثاني

القرائن الموصلة إلى فهم مقاصد الأئمة

في عبارات الجرح والتعديل

من المعلوم أن عبارات الأئمة ـ رحمهم الله تعالى ـ تختلف اختلافاً كثيراً، من حيث التعديل المرتفع، والمتوسط، والأدنى، وكذا الجرح الشديد، والخفيف، وربما يطلق الإمام الناقد كلمةً في راوٍ، ويريد بها معنى، ويطلقها مرةً أخرى، ويريد بها معنى آخر، كما مَرَّ في مبحث مصطلحات الأئمة: إطلاقات المنكر، الحسن، الثقة.

فكيف إذن نحدد مراد الإمام، باللفظة التي نريد تنزيلها على الراوي؟ مع العلم أنه "لا يدرك مقصدهم في ألفاظهم، إلا من أدمن المطالعة، ووهب وقته للسُّنَّة، وخدمتها، مع الفحص والمقارنة، وتتبع أقوال كل محدث من المحدثين ومناسبتها، مع النظر بعين الإنصاف، والبعد عن الاعتساف"[1].

قال أبو الوليد الباجي: (فعلى هذا يَحمِل ألفاظ الجرح والتعديل، مَن فهم أقوالهم وأغراضهم، ولا يكون ذلك؛ إلا لمن كان من أهل الصناعة والعلم بهذا الشأن، وأما مَن لم يعلم ذلك، وليس عنده من أحوال المحدثين إلا ما يأخذه من ألفاظ أهل الجرح والتعديل، فإنه لا يمكنه تنزيل الألفاظ هذا

(١) المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل د. فاروق حمادة ص٢٧٨ بتصرف.

التنزيل، ولا اعتبارها بشيء مما ذكرنا، وإنما يتبع في ذلك ظاهر ألفاظهم فيما وقع الاتفاق عليه، ويقف عند اختلاف عباراتهم...)[1].

فلابد من قرائن ترشد لمراد الإمام، "ولا يجوز الإخلال بها، مع كون الألفاظ تتغير بها أحكامها"[2].

قال ابن كثير ـ رحمه الله ـ: "والواقف على عبارات القوم يفهم مقاصدهم بما عرف من عباراتهم في غالب الأحوال وبقرائن ترشد إلى ذلك"[3].

هذا، ولم أقف على بسط للقرائن، في رسالة، أو مبحث مستقل، إلا ما كان مِن عرض موجز لأبي الحسن مصطفى السليماني، في كتابه شفاء العليل ص١٣٣ فقد ذكر:

١/ الاصطلاح، ٢/ اللغة، ٣/ العرف، ٤/ الاستقراء، ٥/ السياق، ٦/ فهم الأئمة.

- وأقل منه اختصاراً اللحياني في (الخبر الثابت) ص٩٧ فقد ذكر:

١/ تفسير الناقد، ٢/ تفسير غيره من أهل الاستقراء، ٣/ مقارنته بأقواله الأخرى، ٤/ مقارنته بأقوال الأئمة، ٥/ سبر أحاديث الراوي.

- ومثله الجديع في تحرير علوم الحديث ١/٥٦٧-٥٦٨ فقد ذكر:

---

(١) التعديل والتجريح ١/٢٨٧

(٢) الواضح لابن عقيل ٣/٣٢٠، أفاده د. أحمد معبد في كتابه ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل... ص٢٣.

(٣) اختصار علوم الحديث ١/٣٢١، الباعث الحثيث ط. العاصمة، وقد نقل العبارة السخاوي في فتح المغيث ٢/١١٠ ولم يعزها لابن كثير ـ رحم الله الجميع ـ، وانظر في أهمية القرائن "ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل..." لأحمد معبد ص٢٢-٢٦.

١/ نص الإمام، ٢/ دلالة قرينة في السياق، ٣/ التتبع لاستعمالات الناقد لتلك الكلمة.

وقد اجتهدت في جمع القرائن على نحو الآتي... والله الموفق.

القرينة الأولى: أن ينص الإمام الناقد على بيان مراده:

وهي من أقوى القرائن وأصرحها، ولا يجوز مجاوزتها إلى غيرها، فحقها التلقي التام، والقبول المطلق وترك كل فهم يخالفها[1].

ومن أمثلة تفسير الأئمة لمرادهم:

١) البخاري: قال: كل من قلت فيه: منكر الحديث، فلا تحل الرواية عنه.

((ميزان الاعتدال ١/ ٦، لسان الميزان ١/ ٢٠))

وقوله: إذا قلت: فلان في حديثه نظر، فهو متهم واهٍ.

((سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٤١))

وقوله: كل من لم أبين فيه جُرْحَةً، فهو على الاحتمال، وإذا قلت: فيه نظر: فلا يحتمل. قاله في التاريخ.

((تهذيب الكمال ١٨/ ٢٦٥))

٢) أبو حاتم: إذا قال: (صالح الحديث)، أي يكتب حديثه للاعتبار.

((كما نص في الجرح والتعديل ١/ ٣٧))

٣) قال أبو زرعة الدمشقي: قلت لعبد الرحمن بن إبراهيم: ما تقول في علي بن حوشب؟ قال: لا بأس به، قلت: ولم لا تقول: ثقة، ولا نعلم إلا خيراً؟ قال: قد قلت لك: إنه ثقة. ا.هـ

((تهذيب التهذيب ٧/ ٣١٥))

٤) قال حمزة بن يوسف السهمي تلميذ الدارقطني: سألت الدارقطني:

---

(١) انظر: المنهج المقترح للشريف ص٢٥٦، شرح لغة المحدث ص٤٣.

إذا قلتَ: فلان ليِّن، إيش تريد به؟ قال: لا يكون ساقطاً متروك الحديث، ولكن يكون مجروحاً بشيء، لا يسقطه عن العدالة. ا.هـ

((لسان الميزان ١/ ١٣))

٥) كذلك الإمام الترمذي بين مراده بإطلاق الحسن، كما في كتاب العلل من آخر الجامع ٥/ ٧٥٨.

٦) ابن الملقن في خلاصة البدر المنير، ذكر في مقدمته بأن قوله: (غريب) أي لا أعلم مَن رواه.

٧) الذهبي: ذكر أنه إذا قال: مجهول، ولم يسنده إلى قائله، فإن ذلك هو قول أبي حاتم.

((ميزان الاعتدال ١/ ٦))

٨) ابن حجر: ذكر في مقدمة تقريب التهذيب بأن قوله: (مقبول) أي حيث يتابع، وإلا فلين الحديث.

((تقريب ص٩٦ ط. عوامة))

القرينة الثانية: أن ينص تلاميذه أو مَنْ بعده مِنْ الأئمة على بيان المراد

من أمثلة ذلك:

١) قال قرة بن خالد السدوسي في ابن السائب الكلبي: كان يَزْرِف، قال ابن أبي حاتم: يعني يكذب.

((الجرح والتعديل ٧/٢٧١))

٢) قال أبو حاتم[1]: سألت ابن معين عن سعيد بن سلمة بن أبي الحسام، فلم يعرفه.

قال ابن أبي حاتم: يعني لم يعرفه حق المعرفة.

((الجرح ٤/٢٩))

٣) قال ابن عدي[1] في الكامل ٢/٥٨٤: وكان ابن معين إذا لم يكن له علم ومعرفة بأخباره ورواياته، يقول: لا أعرفه.

٤) قال الإمام أحمد عن حديث (خذوا عني، خذوا عني، قد جعل الله لهن سبيلاً) بأنه: منكر.

قال الأثرم: يعني خطأ.

((تهذيب الكمال ٢٣/٢٢١، منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث ٢/٧٩٦))

٥) قال الذهلي عن حجاج الصواف: (متين)، قال ابن خزيمة: يريد أنه ثقة حافظ.

((تهذيب التهذيب ٢/٢٠٣))

---

(١) أفاده في شفاء العليل ص٥١٨.

٦) قال البخاري: (مقارب الحديث)، قال عبد الحق الأشبيلي في كتاب التهجد: يريد أن حديثه يقرب من حديث الثقات، أي لا بأس به. ا.هـ

«إرواء الغليل ٢/١٠، ١/٢٥٤»

٧) ذكر ابن القطان الفاسي أن مراد ابن معين بقوله في بعض الرواة: ليس بشيء، يعني: أن أحاديثه قليلة جداً.

«هدي الساري ص٤٢٠-٤٢١»

٨) تفسير ابن القطان الفاسي كلمة (شيخ) في إطلاقات الأئمة، قال: "هذه اللفظة يطلقونها على الرجل إذا لم يكن معروفاً بالرواية ممن أخذ عنه، وإنما وقعت له رواية الحديث أو أحاديث، فهو يرويها.

هذا الذي يقولون فيه (شيخ)، وقد لا يكون مَن هذه صفته من أهل العلم، وقد يقولونها للرجل باعتبار قلة ما يرويه عن شخص مخصوص، وإن كان مكثراً عن غيره. اهـ **باختصار من كتاب بيان الوهم والإيهام ٣/٥٣٩ أفاده اللحياني في الخبر الثابت ص٩٨.**

٩) قال الإمام أحمد: ابن أبي الزناد كذا وكذا.

قال الذهبي: يعني يلينه.

«سير أعلام النبلاء ٨/١٦٩»

وفسرها العقيلي: يعني ضعيف.

«الضعفاء ٢/٣٤٠، أفاده في ضوابط الجرح والتعديل، عند الذهبي لمحمد الثاني ٢/٨٥٣»

١٠) قال البخاري: سكتوا عنه.

قال الذهبي: بمعنى تركوه.

«الموقظة ص٨٣»

١١) تفسير ابن حجر المنكر عند الإمام أحمد.

((هدي الساري ص٤٣٧ وص٤٥٣))

١٢) قال ابن عدي: أرجو أن لا بأس به.

قال المعلمي: هذه الكلمة رأيت ابن عدي يطلقها في مواضع تقتضي أن يكون مقصودة: أرجو أنه لا يتعمد الكذب. ا.هـ

((في تحقيقه للفوائد المجموعة ص٣٥))

١٣) قال الخليلي في عباس بن محمد بن حاتم: متفق عليه.

قال ابن حجر: يعني على عدالته، وإلا فالشيخان لم يخرجا له.

((تهذيب التهذيب ٥/١٣٠))

١٤) قال البخاري: مشهور الحديث.

قال المعلمي: يريد ـ والله أعلم ـ مشهور عمن روى عنهم، فما كان فيه من إنكار فمن قِبَلِه. ا.هـ

((التنكيل ١/٢٠٦))

القرينة الثالثة: أن يُعلم بالتتبع والاستقراء لعبارة الإمام.

يصل الباحث إلى درجةٍ يطمئن إليها، في فهمه لعبارة الناقد، بعد أن يتتبعها في سائر كتبه، وكتب الرجال.

لذلك برزت دقة أحكام الحافظ الذهبي في الرجال، نتيجة لمنهجه الاستقرائي. وقد وصفه بهذا الحافظ ابن حجر[(١)] قال عنه: "وهو من أهل الاستقراء التام في نقد الرجال"، وهذا المنهج لا يقوم به إلا من كان من أهل الاختصاص، والعلم بهذا الفن[(٢)].

ولما ذكر الذهبي الحاجة إلى تحرير عبارات الجرح والتعديل قال: "... ثم أهم من ذلك أن نعلم بالاستقراء التام، عُرف ذلك الإمام الجهبذ، واصطلاحه، ومقاصده بعباراته الكثيرة"[(٣)].

وانظر أمثلة لنتيجة استقرائية في:

سير أعلام النبلاء ٦/ ٣٦٠، الموقظة ص٨٣ ط. أبي غدة ميزان الاعتدال ٤/ ٤٨٣، هدي الساري ص٤٥٣.

ولذهبي العصر عبد الرحمن المعلمي ت ١٣٨٦هـ ـ رحمه الله ـ أقوال محررة، وأحكام دقيقة، بعد تتبعه في كتب الرجال، وطول ممارسته لهذا العلم، فانظر مثلاً: التنكيل، ورسالة منصور السماري عن المعلمي وجهوده في السنة ورجالها ص٢٣٢-٢٤٩، وكتاب بلوغ الأماني من كلام المعلمي اليماني

---

(١) نزهة النظر ص٧٣.

(٢) انظر: المنهج المقترح للشريف ص٢٤٥، شرح لغة المحدث لطارق عوض الله ص٤٤.

(٣) الموقظة ص٨٢ ط. أبي غدة، ص٦٢ ط. عمرو عبد المنعم، ص٣٢٠ كفاية الحفظة شرح الموقظة للهلالي.

للنجار ص١٢٣.

وكذا الإمام الألباني ـ رحمه الله ـ في سائر كتبه. وانظر مثلاً: تمام المنة ص٢٠٣.

وللمعاصرين عدة أبحاث، حصل فيها التتبع والاستقراء من أمثلة ذلك:

١) مصطلحات الجرح والتعديل المتعارضة د. جمال أسطيري ١/٤٦٦، ١/٤٢٩-٤٣٠.

٢) الحديث الحسن لذاته ولغيره دراسة استقرائية نقدية.

((د. خالد الدريس ط. في ٥ مجلدات، انظر خلاصة إطلاقات الحسن ٢/٩٧٩-١٠٠٢))

٣) ضوابط الجرح والتعديل عند الذهبي لمحمد الثاني، انظر مثلاً ٢/٨٥٨ ط. مجلدان.

٤) قول البخاري (سكتوا عنه) د. مسفر الدميني ط. الأولى ١٤١٢هـ.

٥) إطلاقات المنكر عند الإمام أحمد، انظر: منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث د. بشير علي عمر ٢/٧٨٢.

٦) ابن عدي ومنهجه في الكامل د. زهير عثمان ط. في مجلدين.

٧) آراء ابن القطان في مصطلح الحديث من خلال كتابه بيان الوهم الإيهام لأبي سفيان مصطفى باحو.

٨) الإمام ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح، د. الكبيسي ط. مجلدان.

٩) الإمام علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال، لإكرام الله إمداد الحق. مجلد.

١٠) الحافظ السخاوي وجهوده في الحديث وعلومه، د. العماش ط. مجلدان.

١١) يحيى بن معين وكتابه التاريخ، د. أحمد محمد نور سيف، انظر ٢٠٤/١.

١٢) الإمام الترمذي ومنهجه في الجامع د. عداب الحمش ط. ٣ مجلدات.

١٣) الموسوعة العلمية الشاملة عن الإمام الحافظ يعقوب بن شيبة السدوسي. د. علي الصياح. ط. ٤ مجلدات.

١٤) الإمام البوصيري ومنهجه في الدراسات الحديثية د. مشعل الحدادي ط. مجلد.

١٥) الصناعة الحديثية في كتاب شرح الآثار للطحاوي للشرمان ط. مجلد.

القرينة الرابعة: أن يعلم مراد الإمام، بمعرفة حاله وحال الراوي مع النظر في سياقه لعبارته.

قد يخرج الحكم من الإمام مخرج جرح الأقران، والمعروف أن يُطوى ولا يُروى[1].

وقد يكون سببه التحامل المذهبي، والخلاف في المعتقد، مثل جرح الجوزجاني لمتشيعه الكوفة، وابن خراش لأهل الشام[2].

ومثل ما حكاه ابن أبي حاتم في الجرح ١٩١/٧ من ترك أبي حاتم وأبي زرعة حديث البخاري من أجل مسألة اللفظ (لفظي بالقرآن مخلوق) ولا تصح عنه ـ رحمه الله ـ كما نفاها عن نفسه[3].

قال ابن حجر: ابن سعد يقلد الواقدي، والواقدي على طريقة أهل المدينة، في الانحراف على أهل العراق، فاعلم ذلك ترشد[4].

---

(١) انظر: لسان الميزان ١٦/١، وتعليق المعلمي في التنكيل ٥٧/١-٥٨، الموقظة ص٦٣، جامع ابن عبد البر، اليواقيت والدرر للمناوي ٣٦٨/٢، الرفع والتكميل ص٤١٠، توضيح الأفكار٢٧٧/٢، نظرية نقد الرجال د. الرشيد ص٢٢٦-٢٣٩، دراسات في الجرح والتعديل د. الأعظمي ص١٠٥-١٠٦، ميزان الاعتدال ٦٠٧/٣، مصطلحات الجرح والتعديل المتعارضة د. أسطيري ١٢٣/١-١٢٨، ص١٦٦، كلام الأقران بعضهم في بعض لأبي سفيان مصطفى باحو ط. دار الضياء، الكفاية للخطيب ص١٣٦.

(٢) انظر: مصطلحات الجرح والتعديل المتعارضة د. أسطيري ١٦٨/١-٢٠٥، لسان الميزان ١٦/١، الرفع والتكميل ص٣٠٨، قواعد في الجرح والتعديل للسعد (أشرطة مفرغة) القاعدة السادسة، علم أصول الجرح والتعديل د. أبو لاوي ص٢٨٤.

(٣) انظر: سير أعلام النبلاء ٤٥٧/١٢، اليواقيت والدرر للمناوي ٣٧٥/٢-٣٧٦.

(٤) هدي الساري ص٤٤٣.

❖ وقد يقول أحدهم: فلان الصدوق في سبيل التهكم[1].

❖ وقد يكون له لقب يوهم في الحكم عليه، مثل:

- عبد الكريم الضال، وهو رجل فاضل، لكنه لقب، لأنه ضل في طريق مكة.

- عبد الله بن محمد الضعيف: كان ضعيفاً في جسمه لا في حديثه، وقيل لقب من باب الأضداد؛ لشدة إتقانه وضبطه، قاله ابن حبان.

- أبو الحسن يونس بن يزيد القوي: وهو ضعيف، وقيل له: القوي، لعبادته[2].

❖ وقد يخرج الحكم من الإمام مخرج المزاح والدعابة[3].

❖ وقد يُسأل الإمام عن رجل فيحيد عن الجواب لسبب من الأسباب[4]، مثاله:

سئل شعبة عن مجاعة بن الزبير، وكان جاره، وكان من العرب، فكان شعبة لا يعتمد عليه، وإذا سئل قال: كثير الصوم والصلاة.

قال ابن أبي حاتم: كان يحيد عن الجواب فيه، ودل حيدانه عن الجواب على توهينه.

((مقدمة الجرح ١/١٥٤))

وانظر مثالاً آخر في ميزان الاعتدال ٢/٦٢٠، وتعقُّب الحافظ في اللسان.

---

(١) ميزان الاعتدال ٤/٤٨٥.

(٢) تدريب الراوي ص٢٩٠ أفاده في شفاء العليل ص٥٤١.

(٣) انظر: تاريخ بغداد ٢/٢١٢، تذكرة الحفاظ ١/٣٨٠، سير أعلام النبلاء ١٠/٢٤٦، أفاده في ضوابط الجرح والتعديل عند الذهبي ٢/٧٨٠، وانظر علم أصول الجرح والتعديل د. أبو لاوي ص٢٨٤.

(٤) شفاء العليل ص٥٤٢.

ويقولون في الحيدة عن الجواب: فلان رجل، من الناس، فلان هو كما شاء الله، كان رجلاً من العرب[1].

عُلِمَ من هذا أن معرفة حال الراوي، معين على فهم مراد الأئمة بعباراتهم،

قال شعبة: كان يزيد بن أبي زياد رفاعاً.

«الجرح ٩/٢٦٥»

قال الذهبي: يعني الآثار التي هي من أقوال الصحابة، يرفعها.

«سير أعلام النبلاء ٦/١٣٠»

فقد صدر هذا التفسير من الذهبي؛ بناءً على معرفته بحال يزيد، ووقوفه على كلام الأئمة النقاد[2].

وقول يحيى بن سعيد لعبيد الله: (تكتب كذباً كثيراً) لما قال له: أذهب إلى وهب بن جرير أكتب السيرة.

«الضعفاء للعقيلي ٤/٢٥، انظر تفسيره من الحافظ الذهبي في السير ٧/٥٢[3]»

قال ابن معين: سويد بن سعيد مات منذ حين.

قال الذهبي: عنى أنه مات ذكره لِلِينه، وإلا فقد بقي سويد بعد يحيى سبع سنين.

«السير ١١/٤١٢[4]»

---

(١) شفاء العليل ص٥٤٣.

(٢) ضوابط الجرح والتعديل عند الذهبي للثاني ٢/٨٦٦.

(٣) المرجع السابق ٢/٨٦٧.

(٤) المرجع السابق ٢/٨٦٨ وما بعدها فقد ذكر أمثلة أخرى.

سئل الإمام أحمد عن الإمام الأوزاعي، فقال: (حديث ضعيف ورأي ضعيف).

علق الذهبي على هذا بقوله: يريد أن الأوزاعي حديثه ضعيف، من كونه يحتج بالمقاطيع وبمراسيل أهل الشام، وفي ذلك ضعف، لا أن الإمام في نفسه ضعيف.

«السير ٧/ ١١٤ [(١)]»

❖ ومن معرفة حال الراوي، أن الإمام الناقد قد يريد بعبارته حالاً دون حال، إما بعد اختلاط الراوي، أو ما حدث به في بلد دون بلد، أو رواية أهل بلد خاصة، أو شيوخ معينين.

قال الجرجاني: قد يخطر على قلب المسئول عن الرجل، من حاله في الحديث وقتاً، ما ينكره قلبه، فيخرج الجواب على حسب النكرة التي في قلبه، ويخطر له ما يخالفه في وقت آخر، فيجيب على ما يعرفه في الوقت منه، ويذكره، وليس ذلك تناقضاً، ولا إحالة، ولكنه قول صدر عن حالين مختلفين، يعرض أحدهما في وقت، والآخر في غيره[(١)].

وقد يحكم على سماع أحاديث قليلة للراوي، فيحكم عليه بالتوثيق، ثم ترد عليه من أحاديثه؛ ما يغير حكمه إلى الجرح[(٢)].

مثال اختلاف أحوال الراوي:

- حديث معمر في البصرة، فيه اضطراب.

«السير ٧/ ١٢»

---

(١) جواب المنذري على أسئلة الجرح والتعديل ص٨٩ وانظر التنكيل ١/ ٥٧.

(٢) سؤالات ابن الجنيد لابن معين رقم (٨٨٧)، تهذيب التهذيب ٩/ ٤١٨.

- حديث العراقيين عن هشام، أوهام تحتمل.

«السير ٦/ ٤٦»

- إسماعيل بن عياش حديثه عن الحجازيين والعراقيين لا يحتج به، وحديثه عن الشاميين صالح من قبيل الحسن[1].

«السير ٨/ ٣٢١»

قال ابن القيم: "طريقة أئمة الحديث العالمين بعلله، يصححون حديث الرجل، ثم يضعفونه بعينه في حديث آخر، إذا انفرد أو خالف الثقات؛ ومن تأمل هذا وتتبعه رأى منه الكثير، فإنه يصححون حديثه لمتابعة غيره له، أو لأنه معروف الرواية صحيح الحديث عن شيخ بعينه، ضعيفها في غيره.

وفي مثل هذا يعرض الغلط لطائفتين من الناس:

١) طائفة تجد الرجل قد خرج حديثه في الصحيح وقد احتج به فيه، فحيث وجدوه في حديث قالوا: هذا على شرط الصحيح، وأصحاب الصحيح يكونون قد انتقوا حديثه، ورووا له ما تابعه فيه الثقات، ولم يكن معلولاً، ويتركون من حديثه المعلول، وما شذ فيه، وانفرد به عن الناس، وخالف فيه الثقات، أو رواه عن غير معروف بالرواية عنه، ولاسيما إذا لم يجدوا حديثه عند أصحابه المختصين به، فإن لهم في هذا نظراً واعتباراً، اختصوا به عمن لم يشاركهم فيه؛ فلا يلزم حيث وجد حديث مثل هذا، أن يكون صحيحاً، ولهذا كثيراً ما يعلل البخاري ونظراؤه حديث الثقة؛ بأنه لا

---

(١) وانظر: شرح العلل لابن رجب ٢/ ٥٥٢، ضوابط الجرح والتعديل للعبد اللطيف ص٨٤-٨٩ وص٦٧-٦٨، الجرح والتعديل للاحم ص٤٣٨، مصطلحات الجرح والتعديل المتعارضة ١/ ٤٦٩-٥٢١ و٢/ ٦٣٣، ٦٩١-٧٢٢، قواعد الجرح والتعديل للسعد (أشرطة مفرغة) القاعدة الحادية عشر.

يتابع عليه.

٢) والطائفة الثانية، يرون الرجل قد تكلم فيه؛ بسبب حديث رواه، وضعف من أجله، فيجعلون هذا سبباً لتضعيف حديثه أين وجدوه، فيضعفون من حديثه، ما يجزم أهل المعرفة بالحديث بصحته، وهذا باب قد اشتبه كثيراً على غير النقاد.

والصواب: ما اعتمده أئمة الحديث ونقاده، من تنقية حديث الرجل، وتصحيحه، والاحتجاج به في موضع، وتضعيفه وترك حديثه في موضع آخر، وهذا فيما إذا تعددت شيوخ الرجل ظاهر، كإسماعيل بن عياش في غير الشاميين؛ وسفيان بن حسين في غير الزهري، ونظائرهما متعددة، وإنما النقد الخفي إذا كان شيخه واحداً، كحديث العلاء بن عبد الرحمن مثلاً عن أبيه عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ فإن مسلماً يصحح هذا الإسناد، ويحتج بالعلاء، وأعرض عن حديثه في الصيام بعد انتصاف شعبان، وهو من روايته، وعلى شرطه في الظاهر، ولم ير إخراجه لكلام الناس في هذا الحديث، وتفرد وحده به، وهذا أيضاً كثير، يعرفه من له عناية بعلم النقد، ومعرفة العلل، وهذا إمام الحديث البخاري، يعلل حديث الرجل؛ بأنه لا يتابع عليه، ويحتج به في صحيحه، ولا تناقض منه في ذلك.ا.هـ[1].

ومن التضعيف النسبي ما قال ابن حجر في هدي الساري ص٣٩-٤٠ في ترجمة (عبد ربه بن نافع الكناني): "احتج الجماعة به سوى الترمذي والظاهر أن تضعيف من ضعفه إنما هو بالنسبة إلى غيره من أقرانه كأبي عوانة وأنظاره".

---

(١) تهذيب السنن ٥/٣٢٦، وانظر الفروسية ص٢٣٨-٢٤٢ ط. مشهور، وفي هذا الموضوع رسالة د. صالح الرفاعي (الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم) في مجلد، رسالة ماجستير ١٤٠٧هـ، وانظرشرح العلل لابن رجب ٢/٥٥٢.

وقد يقول الناقد في راوٍ: له غلط كثير. ولا يريد به الكثرة المعروفة، وإنما يقصد كثرة بالنسبة لراوٍ آخر[1].

وأما أهمية معرفة السياق الذي ورد فيه كلام الإمام الناقد[2]؛ لتحديد مراده:

"فينبغي أن تعلم أن كلام المحدث في الراوي يكون على وجهين:

١) أن يُسأل عنه، فيجيل فكره في حاله، في نفسه وروايته، ثم يستخلص من مجموع ذلك معنى يحكم به.

٢) أن يستقر في نفسه هذا المعنى، ثم يتكلم في ذاك الراوي، في صدد النظر في حديث خاص من روايته.

فالأول: هو الحكم المطلق، الذي لا يخالفه حكم آخر مثله، إلا لتغير الاجتهاد.

وأما الثاني: فإن كثيراً ما ينحى به، نحو حال الراوي في ذاك الحديث... ثم ذكر أمثلة"[3].

---

(١) انظر مثالاً في المعرفة والتاريخ للبسوي ١٦٣/٢، وعنه الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم للرفاعي ص٢٩، وانظر شفاء العليل ص٥٣٣، تحرير علوم الحديث ٤٦٥/١-٤٦٩.

(٢) انظر: ضوابط الجرح والتعديل للعبد اللطيف ص٨٩-٩٠، الإمام ابن المديني ومنهجه في الرجال ص٥٣١، الجرح والتعديل لللاحم ص٤٣٦-٤٣٨، ظفر الأماني للكنوي ص٨٤-٨٥.

فائدة: ذكر الماوردي في (أدب الدنيا والدين) ص٨٤ أسباب خفاء المعاني، وذكر أن الكلام إما أن يكون مستقلاً بنفسه أو مقدمة لغيره أو نتيجة لغيره... الخ. وهذا يدل على أهمية معرفة السياق لبيان خفاء المعنى أو تحديد المراد.

(٣) التنكيل للمعلمي ٣٦٣/١.

"وقد يذكر لأحد الأئمة، قول إمام آخر في أحد الرواة، فيجيب بما ظاهره تضعيف الراوي، وفي الحقيقة، إنما يقصد تضعيف قول ذاك الإمام، انظر مثالاً على ذلك في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤/ ٤٠"[1].

قال ابن الوزير اليماني ـ رحمه الله ـ: "أهل مراتب الاستشهاد في مراتب التعديل ومراتب التجريح، هُم هم، ولكن إذا سئل أحد الأئمة عن أحد هؤلاء مقروناً بغيره من الضعفاء، رفعه عن الضعيف بعبارة تعديل، وإن لم يكن قد ثبته، فهؤلاء أهل مراتب التعديل.

وإذا سئل عن أحد هؤلاء، مقروناً بأحد الثقات، ضعف هذا الراوي، وإن لم يكن قد أسقطه، فهؤلاء أهل مراتب التجريح..."[2]اهـ بمعناه.

قال أبو الوليد الباجي ـ رحمه الله ـ: "واعلم أنه قد يقول المعدِّل: فلان ثقة، ولا يريد به أنه ممن يحتج بحديثه، ويقول: فلان لا بأس به، ويريد أنه يحتج بحديثه؛ وإنما ذلك على حسب ما هو فيه، ووجه السؤال له، فقد يُسأل عن الرجل الفاضل في دينه، المتوسط في حديثه، فيقرن بالضعفاء، فيقال: ما تقول في فلان وفلان؟ فيقول: فلان ثقة، يريد أنه ليس من نمط من قرن به، وأنه ثقة بالإضافة إلى غيره..."[3].

نقل هذا الكلام ابن حجر في اللسان ١/ ١٧ ثم السخاوي في فتح المغيث ٢/ ١٢٧، ثم المعلمي في التنكيل ١/ ٦٥ مع إضافات عليه[4].

---

(١) أفاده في شفاء العليل ص٥٢٢.

(٢) توضيح الأفكار للصنعاني، أفاده في شفاء العليل ص٢٨٢.

(٣) التعديل والتجريح ١/ ٢٨٣، وانظر المثال على ذلك تاريخ الدارمي عن ابن معين ص٦٢٣، وتهذيب التهذيب ٨/ ١٦١.

(٤) وانظر: التسهيل في علم الجرح والتعديل لإبراهيم السعيد خليل ص٢١٧، شفاء العليل

قال المعلمي ـ رحمه الله ـ : "قول المحدث : رواه جماعة ثقات حفاظ، ثم يعدهم لا يقتضي أن يكون كل من ذكره، بحيث لو سئل عنه ذاك المحدث وحده، لقال : ثقة حافظ.

هذا ابن حبان قصد أن يجمع الثقات في كتابه، ثم قد يذكر فيهم من يلينه، هو نفسه في الكتاب نفسه[1].

وهذا الدارقطني نفسه ذكر في السنن ص٣٥، حديثاً فيه "مسح الرأس ثلاثاً" وهو موافق لقول أصحابه الشافعية، ثم قال: خالفه جماعة من الحفاظ الأثبات... فعدهم، وذكر فيهم: شريكاً القاضي، وأبا الأشهب جعفر بن الحارث، والحجاج بن أرطاة، وجعفراً الأحمر، مع أنه قال ص١٣٢ : (شريك ليس بالقوي فيما يتفرد به)، وجعفر بن الحارث لم أر له كلاماً فيه، ولكن تكلم فيه غيره من الأئمة، كابن معين والنسائي.

وحجاج بن أرطاة قال الدارقطني نفسه، في مواضع من السنن: لا يحتج به، وفي بعض المواضع : ضعيف.

وجعفر الأحمر : اختلفوا فيه، وقال الدارقطني كما في التهذيب: يعتبر به، وهذا تليين كما لا يخفى.

ونحو هذا قول المحدث: شيوخي كلهم ثقات، أو شيوخ فلان كلهم ثقات، فلا يلزم من هذا، أن كل واحد منهم بحيث يستحق أن يقال له بمفرده، على الإطلاق: هو ثقة، وإنما ذكروا الرجل في جملة مَن أطلقوا عليهم ثقات، فاللازم أنه ثقة في الجملة، أي له حظ من الثقة، وقد تقدم في القواعد، أنهم

ص١٣٣، الرفع والتكميل ص٢٦٣، الجرح والتعديل للاحم ص٤٤٣-٤٤٤.

(١) علق الألباني ـ رحمه الله ـ بذكر أمثلة مثل: عبيد الله بن الأخنس غيره.

ربما يتجوزون في كلمة ثقة، فيطلقونها على من هو صالح في دينه، وإن كان ضعيف الحديث، أو نحو ذلك [1]، وهكذا قد يذكرون الرجل في جملة من أطلقوا أنهم ضعفاء، وإنما اللازم أن له حظاً ما، من الضعف، كما تجدهم يذكرون في كتب الضعفاء، كثيراً من الثقات الذين تُكُلِّم فيهم أيسر كلام [2]. اهـ

وقد يُسأل الإمام عن الراوي، فيوثق غيره، فهذا تضعيف للمسئول [3].

---

(١) انظر فيما سبق ص(٢٧).

(٢) التنكيل ١/٣٦٢-٣٦٣.

(٣) المعلمي في تعليقه على الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣/٥٥٥.

القرينة الخامسة: أن يعلم مراد الإمام الناقد بطريق الرجوع إلى كتب اللغة والأمثال

إن أئمة الجرح والتعديل ـ رحمهم الله ـ عرب أقحاح، يسيرون في ألفاظهم ومخاطباتهم على سَنَنِ العَربِ، ولهجاتهم، خاصةً فيما يكون له مساس بالعلم والمدارسة.

ففي ألفاظهم مراعاة اللغة من جانب[1]، والمواضعة والاصطلاح المعروف في زمانهم، من جانب آخر، مع إدراكهم فهم المخاطب[2]، واستيعابه موجز الخطاب، ولطيف الإشارة.

ومن فصاحة ألفاظهم "أن يكون بينها وبين معانيها مناسبة ومطابقة.

والمطابقة: أن تكون الألفاظ كالقوالب لمعانيها.

والمناسبة: أن يكون المعنى يليق ببعض الألفاظ، إما لعرف مستعمل، أو لاتفاق مستحسن.

قال بعض البلغاء: لا يكون البليغ بليغاً، حتى يكون معنى كلامه، أسبق إلى فهمك، من لفظه إلى سمعك"[3].

وإن وجد في بعض عباراتهم خفاء، فذلك لأسباب ثلاثة:

١) أن يكون سببه، تقصير اللفظ عن المعنى، فيذكر اختصاراً، معتمداً على فهم المخاطب.

(١) يُنظر: تاريخ آداب العرب للرافعي ٢٢٩/١

(٢) قال الجاحظ: للعرب إقدام على الكلام ثقة بفهم المخاطب من أصحابهم. (الحيوان ٣٢/٥).

(٣) أدب الدنيا والدين للماوردي ت ٤٥٠هـ ص٤٤٤ بتصرف يسير.

٢) أو زيادته على المعنى، معتمداً على فهم المخاطب أيضاً.

٣) أو لمواضعه يقصدها المتكلم بكلامه.

والمواضعة إما أن تكون:

١) عامة: كمواضعة العلماء فيما جعلوه ألقاباً لمعان.

٢) أو خاصة: كمواضعة واحدٍ من العلماء"[١] اهـ بمعناه.

فمن مجاري كلام العرب وسَنَنِها في التخاطب:

- نفي الشيء جملة من أجل عدم كما صفته[٢].

- الإضمار، إيثاراً وثقة بفهم المخاطب[٣].

- التكرير والإعادة لإظهار العناية بالأمر[٤].

❖ ومن أمثلة الإفادة من اللغة والأمثال ما يلي:

- وصف بعض الرواة بأنه(كنز) كما في تذكرة الحفاظ ٤٢٢/٢، ٤٩٣/٢، ١٣٣٥/٤[٥].

ثم تجد المعنى عند العرب ما ذكره ابن منظور: نقلاً عن العلاء بن عمرو الباهلي: وتسمي العرب كل كثير مجموع يتنافس فيه، كنزاً[٦].

- وقول الأئمة: فلان ثقة بخ بخ...[٦].

---

(١) أدب الدنيا والدين للماوردي ص٧٨ وما بعدها بتصرف واختصار.

(٢) فقه اللغة للثعالبي ٥٨٥/٢، الصاحبي لابن فارس ص٤٣٥.

(٣) فقه اللغة ٥٩٠/٢، الصاحبي ص٣٨٨.

(٤) فقه اللغة ٦٤٩/٢، الصاحبي ص٣٤١، المزهر للسيوطي ٣٣٢/١

(٥) أفاده في شفاء العليل ص٥١، ص٥٨.

(٦) لسان العرب ٤٠١/٥.

قال ابن منظور: ... كلمة تقال عند تعظيم الإنسان، وعند التعجب من الشيء، وعند المدح والرضا بالشيء، وتكرر للمبالغة.

- قال ابن إدريس في شعبة: "قبان الحديث"

القبان: أي القسطاس والأمين كما في القاموس وفي اللسان ٣٢٩/٣ الذي يوزن به[١].

- الفرق بين "ليس به بأس" و"لا بأس به"

قال الصنعاني: فإنه قيل: إنه ينبغي أن يكون "لا بأس به" أبلغ من ليس به بأس؛ لعراقة(لا)في النفي.

أجيب: بأن في العبارة الأخرى قوة، من حيث وقوع النكرة في سياق النفي، فساوت الأولى في الجملة.[٢] اهـ

❖ وفي باب التشبيه:

قال مكي بن إبراهيم: سئل شعبة عن ابن عون فقال: سمن وعسل. قيل: فما تقول في هشام بن حسان؟ فقال: خَلّ وزيت. قيل: فما تقول في أبي بكر الهذلي؟ قال: دعني لا أقيء به[٣].

- ومنه قولهم: فلان مُوْدٍ: أي هالك، وتأتي مشددة مهموزة، مُؤدٍّ: فتعني أنه يؤدي ما سمع[٤].

- ومنه قول يحيى بن سعيد القطان: (ما رأيت الصالحين في شيء،

---

(١) شفاء العليل ص٣٤ وص١٣٤، شرح ألفاظ التوثيق النادرة... ص٨١.

(٢) توضيح الأفكار ٢٦٥/٢.

(٣) سير أعلام النبلاء ٢٢٠/٧ أفاده في شفاء العليل ص٢٣٥.

(٤) فتح المغيث للسخاوي ١٢٨/٢ وتعليق المحقق عليه. ط. علي حسن علي.

أكذب منهم في الحديث) أي: لكثرة وهمهم، وفحش أخطائهم، وذلك لاشتغالهم بالعبادة، وعدم تعاهدهم للحديث، مما يؤدي إلى كثرة اضطرابهم[1].

قال ابن حبان: وأهل الحجاز يسمون الخطأ كذباً[2].

وقد استخدم المحدثون في النقد، عدة أمثالٍ مشهورةٍ في لغة العرب، من ذلك:

١) أحد الأحدين.

((مجمع الأمثال للميداني ١/ ٢٨٢، الجرح لابن أبي حاتم ١/ ٢٣))

٢) أجرأ من خاصي الأسد.

((الميداني ١/ ١٨٢، تذكرة الحفاظ ٣/ ٩٩٤، السير ١٦/ ٤٥٣))

٣) أخسر من حمالة الحطب.

((الميداني ١/ ٢٥٦، تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٤٥، الجرح ٨/ ٤٧٩))

٤) حاطب ليل.

((الميداني ٢/ ٢٦١، لسان الميزان ٥/ ٣٧٦))

٥) حديث خرافة.

((الميداني ١/ ١٩٥، ميزان الاعتدال ١/ ٦٠، ٣٣٢))

---

(١) شفاء العليل ص١١٩، شرح العلل لابن رجب/.

(٢) الثقات ٦/ ١١٤، وانظر: الروض الباسم لابن الوزير ص٨٢، وعنه حاشية الرفع والتكميل ص١٦٨، ضوابط الجرح والتعديل للعبد اللطيف ص١٩٢، وانظر ما سبق ص(١٢).

٦) حية الوادي

«ثمار القلوب للثعالبي ص٤٢٢،
تاريخ بغداد ١١/٤٦٣»

٧) عصا موسى تلقف ما يأفكون.

«ثمار القلوب، سير أعلام النبلاء ١٤/٢٢[١]»

٨) قولهم: (على يدي عدل) ظاهرها التعديل، لكن بالرجوع إلى المثل المعروف عندهم، يُعلم أنها من عبارات التجريح.

قال أبو بكر الأنباري: قال هشام بن محمد بن السائب الكلبي: العدْل هو: العدْل بن سعد العشيرة، وكان على شُرَط تُبَّع، وكان تُبَّع إذا أراد قتل رجل، دفعه إليه، فجرى المثل به في ذلك الدهر، فصار الناس يقولون لكل شيء ييأسون منه: هو على يَدَي عدل ا.هـ[٢]

٩) (فلان باقعة) أي حذر محتال حاذق.

«الزاهر للأنباري ٢/٩٤»

---

(١) أفدته من كتاب (دراسات في منهج النقد عند المحدثين) د. محمد العمري، انظر: ص٢٩٣ إلى ص٣٠٤، وانظر: شرح ألفاظ التعديل النادرة... وشرح ألفاظ التجريح النادرة... كلاهما للدكتور: سعدي الهاشمي.

(٢) الزاهر في معاني كلمات الناس للأنباري ت٣٢٨هـ ٢/٤٧، وأحال محققه د. حاتم الضامن إلى: إصلاح المنطق ص٣١٥، وشرح أدب الكاتب ص١٥٩، الفاخر ص١٠٥، وانظر: فتح المغيث ٢/١٢٩، ضوابط الجرح والتعديل للعبد اللطيف ص٢٠١، دراسات في منهج النقد د. العمري ص٢٦٤ وص٣٠٢، نظرية نقد الرجال د. الرشيد ص٣١٥، ومجمع الأمثال للميداني ٢/٨، لسان العرب ١١/٤٣٦

القرينة السادسة: أن يعلم مراد الإمام الناقد بطريق معرفة عادة الأئمة وعرفهم.

- قال ابن حجر: "من عادته ـ أي ابن عدي ـ أنه يخرج الأحاديث التي أنكرت على الثقة أو على غير الثقة"[(١)].

قال التهانوي: فلا يُغتر بقول ابن عدي عن الحديث: إنه من مناكير فلان، فيُضعف هذا الرجل، بمجرد هذا القول، لأن القصد كون الرجل قد تفرد بهذا الحديث فحسب اهـ[(٢)] بمعناه.

- قال يحيى بن معين: "إذا حدثت في بلد فيها أبو مسهر عبد الأعلى بن مسهر الغساني، فحق لحيتي أن تحلق"[(٣)].

فهذا يدل على علو شأن أبي مسهر، لأن عادة الأئمة، أن أحدهم لا يحدث في مجلس مَن هو أعلى منه قدراً، وأجل شأناً، وهذا من تكريم العلم والعلماء[(٤)].

❖ ومن الألفاظ ما يفهم دلالتها من عرفهم:

قولهم: (فلان كخبز الشعير)

((تهذيب التهذيب٩/ ٤٤٣))

---

(١) هدي الساري ص٤٢٩.

(٢) قواعد في علوم الحديث ص٢٧٤، وانظر: الرفع والتكميل ص٢١١، فتح المغيث ١/ ٣٤٧.

(٣) الثقات لابن حبان ٨/ ٤٠٨، شفاء العليل ص٦٧.

(٤) شفاء العليل ص٦٧، وانظر: كفاية الحفظة شرح الموقظة للهلالي ص٢٨٦، الجامع للخطيب/.

فهذا يدل على أن الراوي ليس من الدرجة العالية، وليس بالمتروك[1].

ومن ذلك قولهم: (هو الديباج الخسرواني) تاريخ بغداد ١٠/٩، ٣٤٢/٦.

فهذا مدح رفيع[2].

"ومن عادة المحدثين، أنهم يذكرون في أوائل كل جزء، اسم الشيخ الذي سمع هذا الجزء، أو عرض عليه، ويذكر النسب والكنية...

ثم يذكر السند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو لكتاب مؤلف...

فكان الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ لا يكتب شيئاً من هذا؛ لأنه كان يحفظ هذه المعلومات، كما قاله أبو زرعة، وقال: أنا لا أقدر على هذا.

فهذه عادة المؤلفين، فلا يمكن أن نفهم مراد أبي زرعة على الوجه الذي أراد، إلا بمعرفة هذه الطريقة التي سلكوها.

((انظر سير أعلام النبلاء ١١٨/١١[3]))

(١) المصدر السابق ص٥٤٣-٥٤٤.

(٢) انظر: شرح ألفاظ التوثيق النادرة ص٤٤، وشفاء العليل ص٣٤٥.

(٣) أفاده في شفاء العليل ص١٧.

القرينة السابعة: أن يعلم مراد الإمام بجمع كلام الأئمة في الراوي

ذكر المعلمي ـ رحمه الله ـ من الأمور التي ينبغي مراعاتها عند البحث عن أحوال الرواة:

البحث عن رأي كل إمام من أئمة الجرح والتعديل، واصطلاحه، مستعيناً على ذلك بتتبع كلامه في الرواة، واختلاف الرواية عنه في بعضهم، مع مقارنة كلامه بكلام غيره[1].

"لأن هناك ألفاظاً تحتمل الحديث والفقه والعبادة وغير ذلك، فجمع كلام الأئمة في ترجمة الراوي؛ يظهر غالباً مراد المتكلم بتلك اللفظة، المحتملة تزكية الراوي في دينه فقط، أو في زهده، أو فقهه، أو في أمره بالمعروف ونهيه عن المنكر، ومن أمثلة تلك الألفاظ: ركن الإسلام، ما قدم علينا مثله، أتعب الإبل، إمام منظور إليه، بعيد الشبيه، معدوم النظير، شيخ وقته، فلان الرضى، كان عجباً، ساد الأقران، صدر من الصدور... الخ"[2].

ومثله ألفاظ تدل على الحفظ والضبط، دون تعرض للعدالة: كان أحد أبويه جني (كناية عن الحفظ)، حافظ كبير، كان متقناً عجباً، باقعة في الحفظ... الخ[3].

---

(١) التنكيل ١/٦٨، وانظر في أهمية جمع كلام الأئمة: شفاء العليل ص٥١٦، النافلة في الأحاديث الضعيفة والباطلة للحويني ٢/١٤٢-١٤٣، الجرح والتعديل للاحم ص٤٣٥، تهذيب التهذيب ١/٥، الرفع والتكميل ص٣٥١، قواعد الجرح والتعديل للسعد (أشرطة مفرغة) القاعدة الخامسة.

(٢) شفاء العليل ص٨٨-٩٦.

(٣) شفاء العليل ص٩٧-١٠٧.

وكذا ألفاظ تدل على الاجتهاد في الطلب أو سعة العلم أو الفقه أو الأدب..."[1].

- ولأن الأئمة ـ رحمهم الله ـ يعتبرون نقدهم بنقد الأئمة الآخرين، فإذا ما جمعنا كلام الأئمة، ظهر دلالة الكلمة المراد تحديد معناها، فقوى بعضها بعضاً، وفسر بعضه بعضاً"[2].

((انظر: استعمال الموازنة عند ابن أبي حاتم في الجرح ٣٣٩/٨[3]))

وكذلك الإمام ابن المديني، كان يعتبر بنقد بعض النقاد من شيوخه، فيوافقهم في نقدهم للرجال، إما بذكر أقوالهم فيه، من تعديل أو تجريح، وإما بموافقتهم في حكمهم، من غير أن يصرح بأقوالهم، وإما أن لا يذكر أقوالهم، وإنما يستقرئها، ثم يستخلص من هذه الأقوال حكماً مختصراً...

((الإمام ابن المديني ومنهجه في نقد الرجال ص٥٠٦))



---

(١) المرجع السابق ص١٠٨.

(٢) المرجع السابق ص١٧، ١٣٣-١٣٤.

(٣) أفاده د. الدريس في (الحديث الحسن) ١٩٤٣/٤-١٩٤٤ (مهم).

القرينة الثامنة: أن يعلم مراد الإمام بسبر أحاديث الراوي:

فإذا ما جُمعت مرويات ذلك الراوي ـ خاصة الرواة المقلين من الرواية ـ ثم دُرس كل حديث على حِدَة، ظهر للباحث مراد الإمام ـ رحمه الله ـ بعبارته النقدية، وربما تكون هذه القرينة من أضعف القرائن.

❖ ❖ ❖

الخاتمة

ظهر من هذا الجمع في الفصلين السابقين والتمهيد لهما :

١) التأكيد على عظم مكانة الأئمة ـ رحمهم الله ـ.

٢) دقة نظرهم في هذا العلم ، وأن أحداً من المتأخرين يبلغُ شأوهم في هذا العلم المتين.

٣) تعدد المصطلحات في الجرح والتعديل ، خاصة المصطلحات الخاصة بأحد الأئمة ، مع تنوع الإطلاقات للكلمة الواحدة ، كإطلاقات الحسن ، المنكر ، وغيرهما ، مما يوجب التريث في الفهم ، وعدم مجاوزة كلام الأئمة أصحاب الشأن ـ رحم الله الجميع ـ.

٤) الدراسات الجامعية ، قدمت رسائل في مناهج الأئمة في كتبهم ، أو نقدهم للرجال ، حصل لمؤلفي هذه الرسائل ، تتبع واستقراء لمصطلحات الأئمة وإطلاقاتهم ، يحسن الوقوف عليها ، وحبذا لو جمعت في رسالة مستقلة.

٥) ظهر لي أثناء البحث والجمع ، رسوخ العلامة المعلمي في نقد الرجال ، مع بروز منهجه الاستقرائي فهو بحق ذهبي العصر ـ رحمه الله رحمة واسعة ـ.

٦) خلاصة القرائن الموصلة إلى فهم مراد الأئمة في عبارات الجرح والتعديل :

١) أن ينص الإمام على بيان مراده.

٢) أن ينص تلاميذه أو من بعدهم من الأئمة.

٣) أن يعلم بالاستقراء والتتبع لعبارة الإمام.

٤) أن يعلم بمعرفة السياق والحال.

٥) أن يعلم بطريق الرجوع إلى كتب اللغة والأمثال.

٦) أن يعلم بطريق معرفة عادة الأئمة وعرفهم.

٧) أن يعلم مراد الإمام بمجمع كلام الأئمة في الراوي.

٨) أن يعلم بسبر أحاديث الراوي.

هذا ما توصلت إليه جمعاً وترتيباً.

ولقد ضاق الوقت علي كثيراً أثناء صياغة هذا الجمع...

وللصياغة والترتيب والتضمين، فَنٌّ يحتاج إلى طول تأمل، وصفاء ذهن...

وقد تخلفا عني، فتخلف حُسن الإخراج.

والله تعالى أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

كتبه

إبراهيم بن عبدالله بن عبدالرحمن المديهش

الرياض، الجمعة، ١٦/١٠/١٤٢٦هـ

الفهـــرس